المجلّة الدّولية
للرّقابة الماليّة الحكومية

يـنـــايـــر 2010

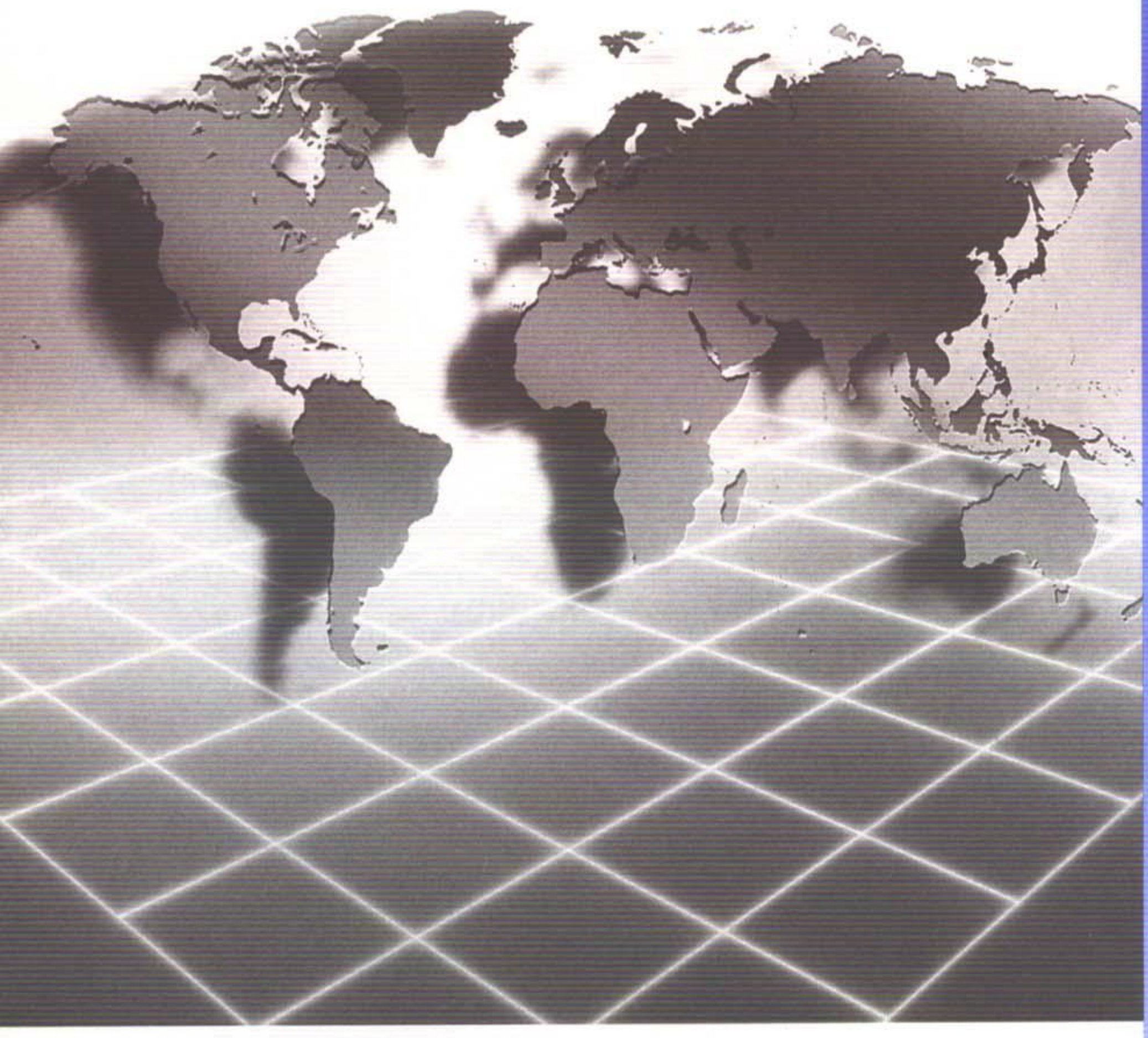

يـنـــايـــر 2010

يناير 2010

المجلد 37، العدد 1

هيئة التحرير:
جوزيف موزر ، رئيس محكمة محاسبات النمسا
شيلا فريزر ، المراجع العام، كندا
فايزة كافي ، الرئيس الأول لديوان المحاسبات، تونس
جين دودارو ، نائب المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية
كلودوسبالدو روسيان أوزكاتجيو، المراقب العام ، فنزويلا
الرئيس:
هيلين إتش شينج (الولايات المتحدة الأمريكية)
المحرر:
موريل فورستر (الولايات المتحدة الأمريكية)
مساعد رئيس التحرير:
ليندا جيه سيلفاج (الولايات المتحدة الأمريكية)
المحررون المنتسبون:
مكتب المراجع العام (كندا)
سوضة كريشنان (الأسوساى، الهند)
لوزيان سيكالو (باساى- تونجا)
أمانة للكاروساى (سانت لوتشيا)
الأمانة العامة للأوروساى (أسبانيا)
خميس حسني (تونس)
يادير ا اسبينوزا مورينو (فنزويلا)
الأمانة العامة للإنتوساي (النمسا)
مكتب المساءلة الحكومية الأمريكى (الولايات المتحدة الأمريكية)
الإدارة:
سابرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية)
بول ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية)
أعضاء المجلس التنفيذى للإنتوساي:
جوان إم بورتال مارتينز، المراجع العام،
رئيس الجهاز الأعلى للرقابة، المكسيك
تيرينس نوميمبي، المراجع العام، مكتب المراجع العام،
جنوب أفريقيا، النائب الأول للرئيس
أسامة جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة،
المملكة العربية السعودية، النائب الثاني للرئيس
جوزيف موزر ، رئيس محكمة محاسبات النمسا، والأمين العا
ليو جيا يى ، المراجع العام ، المكتب الوطني للمراجعة،
جمهورية الصين الشعبية
بول آر إس أولسورث، مدير المراجعة، مكتب المراجعة لجزر
زيريو بوجيي، رئيس محكمة المحاسبات، كوت ديفوار
بال كسابودي، رئيس محكمة محاسبات المجر
فينود راي ، المراقب والمراجع العام، الهند
هوانغ سيك كيم ، مجلس المراجعة والتفتيش، كوريا
علي السناوى، المراجع العام، اللجنة الشعبية العامة
لمؤسسة المراجعة والإشراف الفني ، الجماهيرية العربية الليب
لويس إيه مونتنيجرو إسبينوزا، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة،
نيكاراجوا
جورجن كوسمو ، المراجع العام ، الجهاز الأعلى للرقابة، النر
سيرجى فاديموفيتش ستيباشين ، رئيس محكمة الحسابات،
الاتحاد الروسي
ويسلي جالوواي، نائب مدير المراجعة، المكتب الوطني للمراج
سان كيتس ونيفيس
أمياس مورسي، المراقب والمراجع العام، المكتب الوطني
للمراجعة ،
المملكة المتحدة
جين دودارو ، نائب المراقب العام،
مكتب المساءلة العامة، الولايات المتحدة الأمريكية
كلودوسبالدو روسيان أوزكاتجيو، المراقب العام ، فنزويلا

يناير 2010

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

حقوق الطبع 2010 ، مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

المحتويات

كلمة التحرير 1
موجز الأنباء 4
مقابلة بشأن معايير المراجعة الدولية 11
المراجعة المنسقة بشأن التلوث البحري
من السفن 16
ديوان المراقبة العامة بالمملكة
العربية السعودية 20
أضواء علي الخطة الاستراتيجية 24
داخل الإنتوساي..... 27
تحديثات مبادرة تنمية إنتوساى 39
أحداث الإنتوساى في عام 2010 42

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية كل ثلاثة شهور (يناير، أبريل، يوليو،وأكتوبر) بالعربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة "إنتوساى". وقد كرست المجلة- التي تعتبر المجلة الرسمية لإنتوساي - لتحسين إجراءات وأساليب الرقابة الحكومية. وتعبر الآراء والأفكار التي تنشر فيها عن أولئك المحررين أو المساهمين فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها. و يرحب المحررون بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم إلى المجلة، ويتعين إرسالها إلى مكاتب التحرير على العنوان التالي:

US Government Accountability Office, Room 7814,441G Street, NW, Washington, D.C, 20548, USA, (Phone: 202-512-4707; Facsimile: 202-512-4021, Email : intosaijournal@gao.gov).

ونظراً لاستخدام المجلة كأداة تعليمية، فإن المقالات التي يزيد احتمال قبولها هي التي تعالج جوانب عملية للرقابة على القطاع العام، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية والأفكار التي تتعلق بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة، أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالرقابة، هذا، ولا تعتبر المقالات التي تتناول أساسا جوانب نظرية مناسبة للنشر في المجلة .

وتوزع المجلة على جميع الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم، والذين يشاركون في أعمال منظمة إنتوساي، دون تحمل أية تكاليف. وتتوفر أيضا على: http://intosaijournal.org أو http://www.intosai.org وبالاتصال بالمجلة على: spel@gao.gov.

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، كما تدرج في محتويات الإدارة .وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :

Anbar Management Services, Wembley, England, and University Microfilms International, Ann Arbor , Michigan, USA.

كلاس نورجرين
المراجع العام السويدي

تؤدى الأجهزة العليا للرقابة دوراً هاماً في تعزيز المساءلة والحوكمة بدولها المعنية. وتساعد الأجهزة العليا للرقابة حكوماتها لتحسين الأداء، وتعزيز الشفافية، والتأكد من المساءلة، ومحاربة الفساد، وتعزيز ثقة الجمهور، والنهوض بكفاءة وفعالية تحصيل واستخدام الموارد العامة لصالح مواطنيها. ويعمل الجهاز الأعلى للرقابة على الحد من الإهدار وسوء استخدام الموارد العامة مما يؤثر تأثيراً غير مباشر على إتاحة المزيد من الأموال لبرامج مكافحة الفقر.

وتعتبر الأجهزة العليا للرقابة عنصراً مركزياً في الحوكمة الرشيدة والمساءلة. وفي حين أن دورها كحراس للشفافية والمساءلة واضح في بعض البلدان، فإنها يمكن أن تؤدى دوراً أكثر أهمية في تعزيز الحوكمة الرشيدة في البلدان النامية أو الدول الهشة. ولذلك ، يجب أن تضع عمليات الجهاز الأعلى للرقابة قدوة حسنة باعتبارها عناصر فاعلة الرئيسية للتنمية جنباً إلى جنب مع النظام الذي يشتمل على البرلمان، وحرية الصحافة، وإطلاع الجمهور على السجلات الرسمية. وتعتبر المشاركة النشطة في الإنتوساي بمثابة مسار متاح للأجهزة العليا للرقابة لتنمية وتطوير وجهات نظرها بشأن دورها في الحوكمة. كما يسمح التعلم من تجارب الآخرين للأجهزة العليا للرقابة بتعزيز هذا الدور. وقد ثبت هذا بالتأكيد في التجربة السويدية.

لقد وضعت العولمة مطالب جديدة على السياسة العامة. ويجب أن تأخذ القرارات السياسية بعين الاعتبار العوامل الدولية واعتماد أشكال جديدة لتكون فاعلة وتحدث فرقاً. وينطبق الشيء نفسه على المراجعة. ففي الوقت الحاضر تؤثر زيادة التبادلات الدولية على مجالات مثل الصفقات التجارية، والمعاملات المالية، ونقل البضائع، والصادرات من الخدمات، والضرائب. وقد زاد التفاعل بين القطاعين الخاص والعام، ونشأت تبعيات جديدة. وبالتأكيد تعتبر الأزمة المالية الحالية عالمية في نطاقها، وإلى حد معين ، تطورت نتيجة للعولمة. وقد لاحظ روبرت ل. بونتنج ، رئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين ما يأتى:

1

"تحتاج الحكومات، وواضعو المعايير، ومهنة المحاسبة إلي التعاون بشكل وثيق لوضع معايير مشتركة ذات جودة عالية في مجال المحاسبة والمراجعة، وإقرارها، وتنفيذها بشكل جيد. ويشمل ذلك معايير المحاسبة للحكومات، وكثير منها قد أصبحت من كبار المستثمرين في القطاع الخاص خلال هذه الأزمة."

وتزداد أهمية إيجاد حلول دولية مشتركة، وهو الاتجاه الذي يبدو أكثر وضوحاً في مجال المراجعة، حيث يقوم المراجع بالتركيز على ما يوحدنا وليس ما يفرقنا عبر الحدود وبين القطاعات. وتعتبر الحاجة إلى خلق حالة من الاستقرار المالي والسياسي قاسماً مشتركاً، وتعتبر مواءمة المعايير العالمية واستقلال المراجع أمران لا غنى عنهما لتحقيق هذا الهدف. وبالتالي، تواجه **الأجهزة العليا للرقابة** تحديات جديدة في مهمتها الهامة لمراجعة تأثير الأعمال التي تقوم بها الفروع التنفيذية من الحكومة.

وقد خضعت مراجعة القطاع العام للتدقيق المكثف نظراً لزيادة الاعتراف بدورها في تعزيز الإدارة العامة، والمتابعة، والرقابة، ودعم الحوكمة الرشيدة. وقد أعرب أعضاء الإنتوساي، على مر السنين، عن حاجة واضحة لمعايير المراجعة أكثر قوة وموثوقية مما كان متاحاً حتى الآن. وعلاوة على ذلك، شدد البنك الدولي قد على أهمية الأجهزة العليا للرقابة ووضع معايير دولية لمراجعة القطاع العام. وقد استجابت الإنتوساي ليس فقط عن طريق مواصلة العمل بشأن معايير المراجعة بل أيضاً أشرك الجهات المانحة في التعاون. وقد أدت المطالبات الجديدة من أعضائه، ومجتمع المانحين، والمجتمع بأسره إلي خلق سياق جديد ومهم لتطوير معايير المراجعة.

ولقد كان هذا التحدي واضحاً جداً في مكتب المراجعة الوطني السويدي حيث يرأس اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية، ويستضيف أمانة اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية وعملها من أجل وضع معايير مقبولة دولياً للمراجعة المالية. وقد نفذت هذا العمل بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الدولي للمحاسبين والمجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكد بدعم مالي من البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية. ونتيجة لهذا التعاون الفريد بين مراجعة القطاع العام والقطاع الخاص، يمكننا التأكد من أن المنتج النهائي - وضع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بالنسبة للمراجعة المالية – سيكون علي أحدث طراز. وتستحق الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم أيضاً الإشادة الخاصة بمساهماتها السخية في عمل اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية من خلال ترشيح خبراء في المراجعة المالية، والتعقيب على المسودات المعروضة، وتشجيعنا بطرق أخرى. وبدون هذه المدخلات التي لا تقدر بثمن، كانت مهمة اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية من المستحيل إنجازها. شكرا لكم جميعاً!

سوف يعني تطبيق معايير المراجعة الجديدة تحديات لكنها ستعود بفائدة كبيرة على جميع الأجهزة العليا للرقابة.

- بالنسبة للمراجع، ستوفر قدر أكبر من الثقة والمصداقية في عمل المراجعة التي يجري تنفيذها. تشكل المعايير المقبولة دولياً الأساس لعملنا المهني كمراجعين.

- بالنسبة لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة، فإنه سيتم تحسين جودة ومصداقية أعمال المراجعة المالية التي يؤديها الجهاز وتسمح لك بالاستفادة من أنشطة التدريب المشترك مع المراجعين من القطاعين الخاص والعام على حد سواء وطنياً ودولياً. وهذا سيوفر لك المال.
- بالنسبة للأطراف المعنية بعمل كل جهاز أعلى للرقابة، مثل البرلمان، والسلطة التنفيذية، والجهات الخاضعة للرقابة، والصحافة، والجمهور - سوف تزيد الثقة في عمل الجهاز الأعلى للرقابة.

يوفر تطبيق إرشادات المراجعة المالية للإنتوساي أساساً للتعاون وتبادل الخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة والمراجعين في مختلف البلدان، وتمكين كل جهاز أعلى للرقابة من ربط عمله بالآخرين الذين يعملون وفقاً للمعايير الدولية. وسوف توفر المعايير المقبولة عالمياً لغة مشتركة تستخدم بمثابة أساس لمناقشات مهنية وللتعاون. وستعود الخبرة المتبادلة بالفائدة على الجميع. بالنسبة لأعضاء منظمة الإنتوساي، سيكون لتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من أجل المراجعة المالية أثر واضح في عملنا لأنه يضع مطالب جديدة على الطريقة التي نمارس بها أعمالنا للمراجعة. ومن المؤكد أن يكون هذا هو الحال بالنسبة للجهاز الأعلى للرقابة السويدي، لمجرد ذكر مثال. وسيتطلب هذا المشروع استثماراً في مجال التعليم وإجراءات من شأنها أن تؤثر على ميزانيتنا لبعض الوقت وسيتم أيضا إلى حد ما التأثير على الجهات الخاضعة لرقابتنا. ومع ذلك، يجب أن ينظر إلي تكلفة التنفيذ باعتبارها استثماراً جيداً للغاية في تنظيم دولي مشترك، وكذلك خطوة نحو اقتصاد محلي وعالمي يتمتع بالصحة.

بعد الإنكوساي العشرين، في مؤتمر الإنتوساي في جنوب أفريقيا في نوفمبر من هذا العام، سوف تتاح المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من أجل المراجعة المالية لمجتمع الإنتوساي كله بخمس لغات. وهي متاحة بالفعل باللغة الإنجليزية. وهذا يعني أن من نهاية هذا العام سيكون هناك معيار عالمي للمراجعة المالية يطبق في كل من القطاعين العام والخاص. على المدى الطويل، سوف يسهم هذا إسهاماً كبيراً في تحسين الشفافية والمساءلة في النطاق العام، وأنا فخور جداً بمشاركتي في العملية.

يرجى قراءة المزيد عن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وتنفيذها في مقابلة مع المراجع العام كلاس نورجرين وأرنولد شيدلر، رئيس المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكد صفحة 11.

موجز الأنبـاء

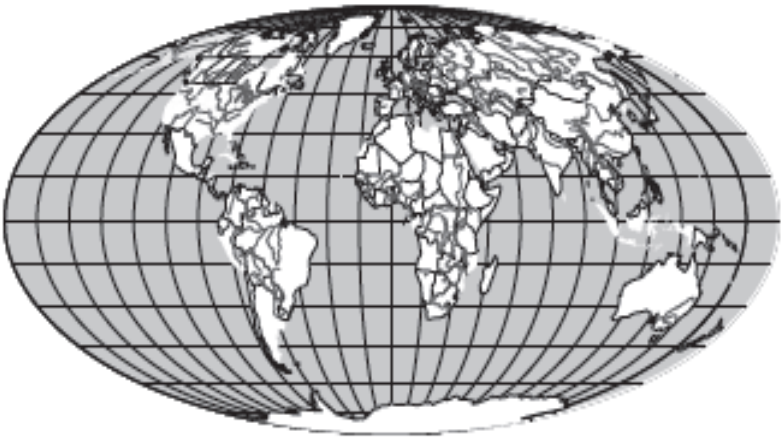

بلجيكا
رئيس أول جديد لمحكمة المراجعة

في ديسمبر 2009، ألقى "فيليب رولاند" القسم باعتباره الرئيس الأول لمحكمة المراجعة البلجيكية وذلك أمام جلالة ملك بلجيكا.

فيليب رولاند

السيد رولاند حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية والإدارية (تخصص الإدارة العامة) من جامعة بروكسل. وقد عمل بمحكمة المراجعة البلجيكية منذ عام 1984. ومن عام 1997 حتى عام 1999، كان يشغل منصب نائب رئيس مكتب نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

ومن عام 1999 حتى عام 2003، كان نائب رئيس مكتب نائب رئيس الوزراء ووزير الميزانية والاندماج الاجتماعي، والاقتصاد الاجتماعي. وعيّن السيد/ رولاند عضواً بمحكمة المراجعة البلجيكية (الدائرة الفرنسية) من قبل مجلس النواب الاتحادي في يونيه 2003، ورئيس محكمة المراجعة في أكتوبر 2004. وهو أيضا عضو بلجنة المراجعة التابعة لوكالة الفضاء الأوروبية. وللحصول على معلومات مستفيضة، اتصل بمحكمة المراجعة البلجيكية:
البريد الإلكتروني :
international@ccrek.be

الموقع على الإنترنت:
www.ccrek.be

برمودا
تكريم المراجع العام السابق

مُنِحَ المراجع العام السابق "الاري دينيس" لقب (قائد من الفئة الأكثر امتيازاً للإمبراطورية البريطانية)، من قبل صاحبة الجلالة الملكة في قائمة جوائز التكريم بالسنة الجديدة. وفقاً للمتحدثة باسم الحكومة، قُدِّرَ السيد/ دينيس نظراً "لخدمات الحوكمة الرشيدة في برمودا؛ لدوره باعتباره المراجع العام لمدة 31 سنة، وجهوده لتحسين المساءلة العامة".

وعندما تقاعد السيد/ دنيس في أغسطس 2009، كان المراجع العام الأطول خدمة بالكومنولث البريطاني.

وللحصول على معلومات مستفيضة، اتصل بمكتب المراجع العام:

البريد الإلكتروني:
auditbda@gov.bm

البرازيل
الجهاز الأعلى للرقابة يستضيف ندوة عن السياسة العامة وتغير المناخ

خلال يومي 11-12 نوفمبر 2009، قبل شهر من مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في كوبنهاجن، استضافت محكمة المراجعة البرازيلية حلقة دراسية حول السياسة العامة ، وتغير المناخ في البرازيل. وجمعت الحلقة الدراسية السلطات الحكومية والمتخصصين، وأعضاء الكونجرس، والعلماء، وممثلين عن المنظمات غير الحكومية ومشروعات القطاع الخاص من ذوي الخبرة في هذه المسائل. كما أعطى المشاركون فرصة تبادل توقعاتهم حول مؤتمر تغير المناخ، لا سيما فيما يتعلق بدور البرازيل.

تناول كارلوس مينك، وزير البيئة، في عرضه التقديمي، بالمناقشة هدف خفض انبعاثات الغازات الدفيئة الذي كانت البرازيل ستقدمه بمؤتمر تغير المناخ. ويري الوزير مينك أن الحكومة ستحاول تحقيق هذا الهدف الحاسم من خلال حربها ضد إزالة الغابات بمنطقة الأمازون وغيرها من السياسات العامة البيئية. وسلط الضوء على الخطة وطنية للحكومة البرازيلية بشأن تغير المناخ، التي اعتمدت سنة 2008، والتي حددت الإجراءات الواجب اتخاذها لمكافحة التدهور البيئي ووضعت أهدافاً للوصول إلى النتائج المرجوة. وألقى سيرجيو ماتشادو ريزيندي، وزير العلوم والتكنولوجيا، خطاباً حول القمر الصناعي البرازيلي في المدار حالياً الذي يلاحظ ويسجل صور للعديد من المناطق، وبالتالي يساهم في رصد إزالة الغابات. وذكر أيضا أن 700 خبيراً من 150 مؤسسة يقومون بإعداد تقرير جرد للبيئية يضم نتائج أولية عن حالة البيئة.

وستكون هذا الجرد متاحاً للإطلاع والتشاور العام من يناير إلى يوليو 2010 وسيكون جاهزاً للعرض دولياً بدءاً من أغسطس 2010.

ودعت عضوة مجلس النواب/ مارينا سيلفا، والتي سبقت الوزير كارلوس مينك كرئيسة لوزارة البيئة، إلى مزيد من التكامل بين الهيئات الحكومية لإنهاء العداء الزائف بين التنمية والبيئة. وشددت على الحاجة إلى مراعاة القضايا البيئية في جميع الإجراءات الحكومية، وأكدت أربعة تحديات في مواجهة تغير المناخ: إقناع القادة السياسيين ورجال الأعمال حول أهمية قضايا البيئة، والتغلب على وجهات القرن العشرين في التنمية، ووضع مشروعات ملائمة للإدارة السياسية، وإنشاء الهياكل المؤسسية للتعامل مع القضايا البيئية.

وبعد تأجيل الحلقة الدراسية، أكد الوزير أرولدو سيدراز، عضو محكمة المراجعة البرازيلية ومنسق الحلقة الدراسية، علي أن المناسبة قد شهدت علامة فارقة في طريقة تنفيذ المحكمة للمهام التي تضطلع بها. وأعرب عن قناعته بشأن نتائج الحلقة الدراسية على النحو التالي : "اعتقد أن لدين إمكانيات، في مواردنا الطبيعية، ولكن ما أعتقده حقاً هو جدية أولئك الذين جلبت معرفتهم لهذا الاجتماع، الذي شرفنا وجودهم. وأنا واثق بأننا معاً، سوف نسهم في تبني البرازيل موقف أفضل بشأن البيئة في السيناريو الدولي".

وللحصول على معلومات مستفيضة، اتصل بمحكمة المراجعة:

البريد الإلكتروني :

arint@tcu.gov.br,omoirpl@tcu.gov.br

الموقع على الإنترنت:

www.tcu.gov.br

المشاركون بالحلقة الدراسية بمحكمة المراجعة البرازيلية حول السياسة العامة وتغير المناخ: (من اليسار إلي اليمين) أرولدو سيدراز، وزير بمحكمة المراجعة البرازيلية ومنسق الحلقة الدراسية؛ كارلوس مينك، وزير البيئة؛ الوزير أوبيراتان أجويار، رئيس محكمة المراجعة البرازيلية؛ وسيرجيو ريزيندي، وزير العلوم والتكنولوجيا.

اندونيسيا

رئيس جديد لمجلس المراجعة

تم انتخاب هادي بورنومو رئيساً لمجلس المراجعة بجمهورية اندونيسيا للفترة 2009-2014. وأدي اليمين الدستورية يوم 19تشرين أول/ أكتوبر 2009، أمام رئيس المحكمة العليا الاندونيسية في القصر الرئاسي، وشهد الاحتفال الرئيس/ سوسيلو بامبانج يودويونو. كما أدى اليمين في نفس الوقت ستة آخرين من أعضاء المجلس الجدد : حسن بسري، هـ. ريزال دجليل، مويرماهادي سويرجا دجانيجرا، توفييقرحمان روكي، تي محمد نورليف، وعلي ماسيكور موسى. والعضوان الآخران هما: هيرمان ويديانانداا (نائب رئيس المجلس) وسابتو أمال دامانداري، قد انتخبا في عام 2007 وسيتوليان المنصب حتى عام 2012.

هادي بورنومو

لأول مرة في التاريخ، تم انتخاب رئيس ونائب رئيس مجلس المراجعة بواسطة ومن بين أعضاء المجلس أنفسهم، كما نص عليه التشريع المتعلق بمجلس المراجعة لجمهورية اندونيسيا.

للحصول على معلومات مستفيضة، يرجى الاتصال بمجلس المراجعة لجمهورية اندونيسيا:

البريد الالكتروني:

asosai@bpk.go.id

الموقع على الإنترنت:

www.bpk.go.id

العراق

إعادة تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية

في أكتوبر 2009، قام المجلس الوزاري في العراق، بناء على توصية من مجلس القضاء الأعلى، بإعادة تعين عبد الباسط تركي سعيد لمدة 5 سنوات ثانية رئيساً لديوان الرقابة المالية.

عبد الباسط تركي سعد

للحصول على معلومات مستفيضة، يرجى الاتصال بديوان الرقابة المالية:

البريد الالكتروني:

bsa@bsairaq.net

bsairaq@yahoo.com

الموقع على الإنترنت:

www.bsairaq.net

الكويت

تقديم التقرير السنوي

قدم عبد العزيز يوسف العدساني، رئيس ديوان المحاسبة في الكويت، تقرير مكتبه عن السنتين الماليتين 2008-2009 بشأن مراجعة تنفيذ ميزانيات الوزارات، والإدارات الحكومية، وحساباتها الختامية، والسلطات ذات الصلة التي لديها ميزانيات تكميلية ومستقلة. وقدم التقرير إلى صاحب السمو أمير البلاد، فخامة رئيس الجمعية الوطنية، وصاحب السمو رئيس الوزراء.

وضع الديوان آلية جديدة لتعميم هذا التقرير السنوي على الإدارات الحكومية الخاضعة لرقابة الديوان لتعزيز التعاون بين الطرفين ومنع تكرار المخالفات في ميزانيات تلك الإدارات. وتهدف هذه الآلية لإحكام الرقابة على الميزانيات، وحماية الأموال العامة، واستيفاء متطلبات القوانين وخطط التنمية. تلقى كل وزير نسخة من التقرير، بما في ذلك مذكرات إلى السلطات المعنية والهيئات التكميلية.

يصدر الديوان أربعة تقارير سنوياً: تقريراً عن الوزارات والدوائر الحكومية، وتقريراً عن السلطات ذات الميزانيات التكميلية ، تقريراً عن سلطات القطاع النفطي ذات الميزانيات المستقلة، وتقريراً عن سلطات قطاع الاستثمار ذات الميزانيات المستقلة. وتقدم نسخ إلي تلك السلطات المحددة في قانون سنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة.

اجتماع لجنة تنمية القدرات المؤسسية لمنظمة الأرابوساي: استضاف الديوان الاجتماع الأول للجنة تنمية القدرات المؤسسية لمنظمة الأرابوساي 9-12 نوفمبر 2009.

للحصول على معلومات مستفيضة، يرجى الاتصال بالديوان:

البريد الالكتروني:

undersecretary@sabq8.org

الموقع على الإنترنت:

http://www.sabq8.org

المكسيك

تعيين مراجع عام جديد

في ديسمبر 2009، تم تعيين السيد/ جوان م بورتال-مارتينيز رئيسا لمكتب المكسيك الأعلى للمراجعة بقرار من مجلس النواب المكسيكي. قبل تعيينه، شغل منصب نائب المراجع العام المتخصص في المطابقة المالية من 2002 إلى 2009.

حصل السيد بورتال-مارتينيز على درجة البكالوريوس في المحاسبة العامة من الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك، وعلى درجة الماجستير في الإدارة العامة من المعهد الوطني للإدارة العامة، وعلي دبلوم الدراسات العليا من معهد بان أميركان للإدارة العليا لريادة الأعمال.

وهو محاسب قانوني، ومراجع داخلي قانوني، وفاحص معتمد لعمليات الغش، ومراجع رقابة داخلية معتمد. لديه خبرة مهنية واسعة في جهات القطاع العام المملوكة للدولة والقطاع الخاص ، حيث شغل مناصب هامة مرتبطة بعمليات المراجعة والمراقبة. وتشمل مجالات خبرته المراجعة الداخلية والحكومية، والمعلومات ونظم الرقابة والمراجعة الشاملة ومراجعة الأداء، والمحاسبة العامة.

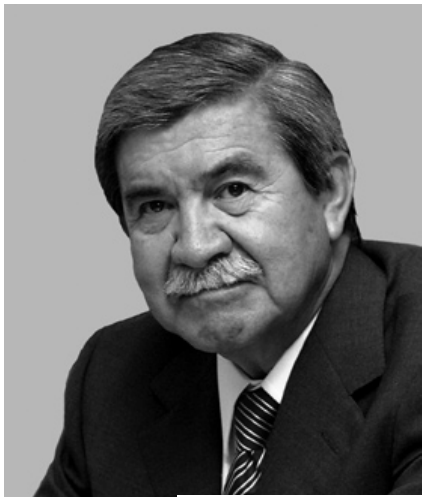

جوان م بورتال-مارتينيز

والسيد/ بورتال-مارتينيز هو الرئيس المؤسس للمعهد المكسيكي للمراجعين الداخليين ورئيس لجنة الحوكمة الوطنية. كما انه شارك بنشاط في معهد المراجعين الداخليين؛ كلية المكسيك للمحاسبين العموميين، والمعهد المكسيكي للمحاسبين العموميين، ولجنة المراجعة والرقابة الحكومية ، ورابطة مراجعي تكنولوجيا المعلومات؛ وفريق التركيز على المراجعة الشاملة لوزارة المراقبة العامة للاتحاد، والأكاديمية المكسيكية لمراجعة الأداء والمراجعة الشاملة، واتحاد أمريكا اللاتينية للمراجعين الداخليين، والقسم المكسيكي لرابطة الفاحصين المعتمدين لعمليات الغش.

وقد ساهم في نشر وتطوير منهجيات المراجعة والرقابة الداخلية بترجمته إلى اللغة الإسبانية لكل من تقرير لجنة المنظمات الراعية (إطار الرقابة الداخلية الذي وضعته لجنة تريدواي)، والتقرير الذي أعدته اللجنة الكندية لمعايير الرقابة، والطبعة السادسة من إرشادات برامج الشهادات للمهنيين في المراجعة الداخلية.

وقد شارك السيد بورتال-مارتينيز بنشاط في لجنة المعايير المهنية للإنتوساي ولجانها الفرعية لإرشادات المراجعة المالية ومراجعة المطابقة، وكذلك في أنشطة الأولاسيفس.

للحصول على معلومات مستفيضة، اتصل بمكتب المراجعة العليا في المكسيك:

البريد الإلكتروني:

jmportal@asf.gob.mx

الموقع على الإنترنت:

www.asf.gob.mx

جمهورية الصين الشعبية
إصدار وثيقة إرشادية بشأن تعزيز الموارد والمراجعة البيئية

لتنفيذ سياسة الصين للحفاظ على الموارد وحماية البيئة، ونشر مكتب المراجعة الوطنى الصيني وثيقة إرشادية بعنوان توصيات بشأن تعزيز الموارد والمراجعة البيئية.

يوضح المستند المبادئ الإرشادية، والمهام الأساسية، وأهداف مراجعة الموارد الطبيعية والبيئة في الصين، ويتطلب من أجهزة الرقابة على جميع المستويات الوعي تام بأهمية وإلحاح هذه المراجعات. كما يدعو أجهزة الرقابة لتعزيز التنمية المستدامة فى الصين. ويتطلب المستند من أجهزة الرقابة على مختلف المستويات أن تراجع ما يأتي:

- استغلال وإدارة وحماية الأراضي، والمعادن، والغابات، وموارد المياه؛
- الوقاية والرقابة على المياه، والهواء، والتربة من التلوث بالنفايات الصلبة؛
- تنفيذ مشاريع البناء البيئية الرئيسية؛
- حماية المناطق الهشة بيئياً.

ويدعو المستند أجهزة الرقابة لاستكشاف مناهج ومنهجيات مراجعة جديدة للموارد الطبيعية والمراجعة البيئية وتنفيذ عمليات مراجعة تعاونية رائدة ومراجعة دورة الحياة بشأن القضايا البيئية الشاملة لمجموعة أقاليم، واستغلال الموارد الأساسية، ومشاريع حماية البيئة، وتنفيذ السياسات أو الخطط الاستراتيجية الهامة بشأن الموارد الطبيعية والإدارة البيئية. ويتشجع المستند أيضاً أجهزة الرقابة لتنفيذ عمليات مراجعة الموارد الطبيعية ونظام البيئية باستخدام تكنولوجيا المعلومات. ويجب على أجهزة الرقابة إنشاء وتحسين آلياتها التنفيذية من أجل مراجعة البيئة لتعزيز منهج المراجعة في الصين الذي يتكامل مع غيره من أنواع المراجعة المتخصصة، مثل مراجعة المالية العامة، والمشروعات، والاستثمار، والمساءلة، واستخدامات الأموال الأجنبية. في غضون ذلك، يوصي المستند أجهزة الرقابة بمواصلة تدعيم فرق الرقابة والمراجعة البيئية والبحث بشأن نظريات المراجعة البيئية من خلال وسائل مثل التحسين المؤسسي، وبناء قدرات المراجعة، والاستعانة بخبراء خارجيين.

ويحدد المستند تدابير هامة يتعين اعتمادها بالنسبة للموارد الطبيعية والمراجعة البيئية، وسيتم دفع تنمية المراجعة البيئية في الصين.

عقد الحلقة الدراسية الثالثة الصينية الأفريقية للمراجعة في الصين

عقدت الحلقة الدراسية الثالثة الصينية الأفريقية للمراجعة في الصين خلال الفترة من 7-16 نوفمبر 2009 حيث حضرها 38 مندوباً من 19 دولة أفريقية ناطقة بالفرنسية. وكان أربعة عشر مشاركاً رؤساء أجهزة عليا للرقابة.

وتمثلت موضوعات الحلقة الدراسية في دور المراجعة الحكومية في تعزيز الحوكمة الرشيدة وأعمال مراجعة للبيئة والأموال الأجنبية. تبادل المشاركون الآراء والخبرات حول هذه الموضوعات وأجروا مناقشات مستفيضة بشأنها. واهتم المفوضون بخطاب الافتتاح الصيني الذي ناقش دور المراجعة الحكومية كنظام "مناعي" للتشغيل السليم للاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى الحلقة الدراسية، قام المشاركون بزيارة شيان وبكين لدراسة ميدانية لعمليات المراجعة التي تقوم بها الأجهزة الرقابية الصينية.

للحصول على معلومات مستفيضة، اتصل بمكتب المراجعة الوطني الصيني:

البريد الإلكتروني:

مكتب المراجعة الوطني الصينيaudit.gov.cn@

الموقع على الإنترنت:

www.audit.gov.cn

رومانيا

زيارة رسمية من الجهاز الأعلى للرقابة لجورجيا

بناء على دعوة من نيكولاى فاكارويو، رئيس محكمة الحسابات الرومانية، قام وفدجورجي يتزعمه ليفان بيزهاشفيلي، رئيس محكمة الرقابة بجورجيا، بزيارة رسمية لرومانيا من 21-24 سبتمبر، 2009.

ليفان بيزهاشفيلي، رئيس محكمة الرقابة بجورجيا (يسار) ونيكولاي فاكارويو، رئيس محكمة المحاسبة الرومانية (يمين)

خلال الزيارة، تبادل الرئيسان وجهات النظر حول نتائج العمل الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة، بما في ذلك مشاركتها في الأوروساي والإنتوساي، واقترحا إبرام اتفاق للتعاون بين محكمة المحاسبة الرومانية ومحكمة الرقابة بجورجيا. وأعرب الوفد الجورجي عن شكره لمحكمة المحاسبة الرومانية لما قدمته من دعم لمحكمة الرقابة في الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية.

كما اجتمع الوفد الجورجي مع ميرسيا جيوانا، ورئيس مجلس الشيوخ في رومانيا، ودورو كوستيا، وزير الدولة للشئون العالمية بوزارة الشؤون الخارجية.

للحصول على معلومات مستفيضة، اتصل بمحكمة المحاسبة الرومانية:

البريد الإلكتروني: rei@rcc.ro

الموقع على الإنترنت: www.rcc.ro

الإمارات العربية المتحدة برنامج التحديث لديوان المحاسبة

يمر ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة جزئيا خلال برنامج طموح للتحديث. تحدث تغيرات في الوقت الحاضر من المتوقع أن يكون آثار بعيدة المدى على المساءلة ، وأداء الحكومة الاتحادية في الإمارات العربية المتحدة.

ومنذ أن بدأ البرنامج سنة 2007، تم تنفيذ العديد من التغييرات. وقد شملت هذه إنشاء تنظيم وهوية جديدة لديوان المحاسبة ، الانتقال من التنظيم القديم إلى الجديد، وتقديم مناهج المراجعة علي أساس المخاطرة التي تستند إلى

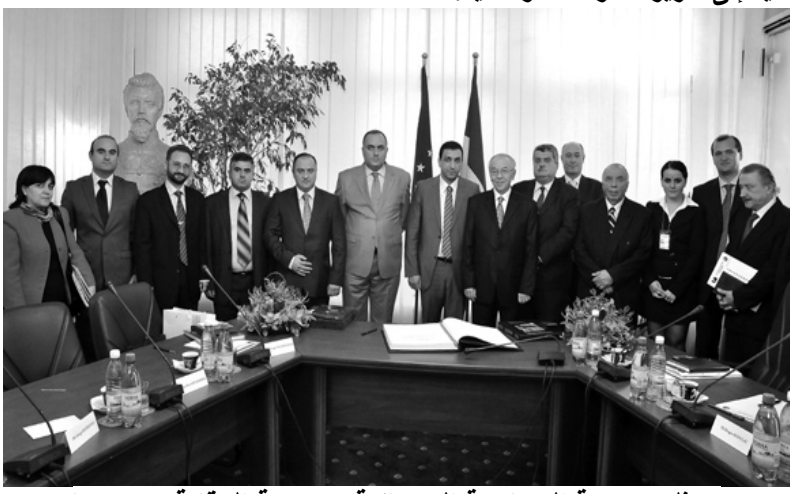

ممثلو محكمة المحاسبة الرومانية ومحكمة الرقابة بجورجيا أثناء اجتماعهم الرسمي في بوخارست.

أفضل الممارسات الدولية وتتوافق مع معايير المراجعة الدولية، وإدخال تكنولوجيا المعلومات ومراجعة الأداء.
كما يتيح ديوان المحاسبة مساراً سريعاً للشباب الإماراتي ليصبحوا مراجعين ومحاسبين مؤهلين باستخدام مزيج مبتكر من التدريب على رأس العمل والتدريب والتعليم الرسمي للمحاسبة من خلال رابطة المحاسبين القانونيين. وقد منحت رابطة المحاسبين القانونيين المستوى البلاتيني للحالة المعتمدة لصاحب العمل إلى ديوان المحاسبة تقديراً لتدريب الموظفين وبرنامج التنمية والتطوير. كما تتاح للمراجعين من الشباب الإماراتي في التدريب الفرصة لدراسة امتحان المراجع الدولي المؤهل لنظم المعلومات والاستفادة من حلقات الدراسة المكثفة التي قدمها الخبراء الدوليون لمراجعة تكنولوجيا المعلومات.
وقد حصل ديوان المحاسبة على مدخلات من الخبراء، بما في ذلك إعارة والخبرة التقنية، لبرنامج التغيير من الأجهزة الرقابية في أستراليا، وكندا، وماليزيا، وهولندا، ونيوزيلندا، والنرويج، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة.
وتم أداء مراجعات الزملاء في عام 2009 لتقديم تأكيد للحكومة الاتحادية في الإمارات العربية المتحدة أن برنامج تغيير ديوان المحاسبة يسير كما هو مخطط له. كانت أول مراجعة زملاء لتحديد ما إذا كان برنامج التغيير يسير في الموعد المحدد، ويتمشى مع أفضل الممارسات في مجال مراجعة القطاع العام. غطى هذا جميع جوانب ديوان المحاسبة وعمله. وركزت مراجعة الزملاء الثانية تحديدا على مراجعة الأداء واكتملت مراجعة الأداء الأولى لديوان المحاسبة، وكانت تخص منع وإدارة "مرض السكري".
ومن المتوقع أن يكتمل برنامج التغيير عندما يحين وقت استضافة ديوان المحاسبة للمؤتمر الثالث للأوروساي/الأربوساي بأبي ظبي في مارس 2011.

للحصول على معلومات مستفيضة، اتصل بديوان المحاسبة:
البريد الإلكتروني:
president@saiuae.gov.ae
الموقع على الإنترنت:
www.saiuae.gov.ae

المحكمة الأوروبية للمراجعين التقرير السنوي عن تنفيذ ميزانية الاتحاد الأوروبي للسنة المالية 2008

في نوفمبر 2009، نشرت المحكمة الأوروبية لمراجعي الحسابات تقريرها السنوي عن تنفيذ الميزانية العامة 2008 للاتحاد الأوروبي. أصدرت المحكمة رأيا قاطعاً بشأن إمكانية الاعتماد على الحسابات السنوية 2008 للمجتمعات الأوروبية، وخلصت إلى أنها تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي للجماعات الأوروبية، ونتائج عملياتها والتدفقات النقدية.
وتعكس النتائج الإجمالية لعام 2008 تحسناً في إدارة الميزانية في السنوات الأخيرة من حيث قانونية ونظامية المعاملات التي تشكل أساس الحسابات. ويرجع التحسن أساساً إلى تحقيق نتائج أفضل في أكبر مجموعة سياسة، وهي الزراعة والموارد الطبيعية، التي تمثل ما يقرب من نصف ميزانية الاتحاد الأوروبي. هذه هي المرة الأولى التي أعطت المحكمة رأياً بتحفظات بدلاً من إعطاء رأي مناوئ بالنسبة لمجموعة السياسة هذه، والتي تعتبر نسبة الخطأ بها أقل من المستوى الجوهري. ومع ذلك، ضمن هذه المجموعة، يظل المستوى المقدر من الخطأ بالنسبة للتنمية الريفية، مستوى له أهمية نسبية، على الرغم من أنه أقل مما كان عليه في سنوات سابقة.
ثانى اكبر مجموعة سياسة، التي تمثل ما يقرب من ثلث الميزانية، هي التماسك ، الذي ما زال يثير مشكلات ويعتبر مجالاً أكثر تأثراً بالأخطاء. وتقدر المحكمة أن ما لا يقل عن 11٪ من مجموع المبالغ المسددة ما كان ينبغي أن تدفع.
وزما زالت التوصيات السابقة للمحكمة لتحسين نظم الرقابة والإشراف سارية المفعول. وينبغي أن ينظر إليها كجزء من عملية مستمرة، حيث ستتطلب التدابير ذات الصلة وقتاً إضافياً قبل التمكن من اعتبارها فعالة.
ويجب أن توجه اهتماماً إضافياً لمجالات الصرف التي واصلت المحكمة رفع تقرير يشير لوجود مستوى عال من الخطأ، في كثير من الحالات، بسبب تعقيد القواعد والأنظمة. وبالتالي، لا يزال التبسيط يمثل أولوية.
ويمكن تلخيص وجهات نظر المحكمة حول تنفيذ ميزانية الاتحاد لعام 2008 على النحو التالي:

- أعطت المحكمة آراء بدون تحفظات بشأن (1) قانونية ونظامية المعاملات الأساسية للإيرادات و(2) الالتزامات والمدفوعات من أجل التعليم والمواطنة، والنفقات الإدارية وغيرها صرف على مجموعات سياسة..
- وأعطت المحكمة آراء متحفظة بشأن المدفوعات لأغراض الزراعة والموارد الطبيعية (باستثناء لأغراض التنمية الريفية) وللشئون الاقتصادية والمالية (باستثناء نفقات البرنامج الإطاري السادس للبحث والتطوير التكنولوجي، والتي تعتبر، في جميع النواحي الهامة نسبياً، قانونية ونظامية.
- وأعطت المحكمة آراء مناوئة بشأن نواحي قانونية ونظامية (1) التماسك، (2) البحوث، والطاقة، والنقل، و (3) المساعدات الخارجية، والتنمية ، وتوسيع مجموعات السياسة. تأثرت المدفوعات في

مجموعات السياسة هذه بأخطاء ، وإن كان ذلك على مستويات مختلفة.
تقرر الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي سنوياً بواسطة مجلس الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي. وتكون المفوضية الأوروبية، وحدها أو بالتعاون مع الدول الأعضاء، مسئولة عن تنفيذ الميزانية.
ويوفر التقرير السنوي للمحكمة أساساً للشروع في إجراءات الإبراء التي تجلب عملية الميزانية السنوية إلى نهايتها.
ويمكن أن يوجد التقرير السنوي للمحكمة عن تنفيذ ميزانية الاتحاد الأوروبي لعام 2008، وكذلك التقارير الخاصة التي تغطي جوانب مختلفة من تمويل الاتحاد الأوربى وقضايا الإدارة، بالإطلاع على موقع المحكمة على شبكة الإنترنت، www.eca.europa.eu ، بعدد 22 لغة رسمية.

اجتماع رؤساء الأجهزة العليا للرقابة في الاتحاد الأوروبي في بودابست

في 30 نوفمبر و 1 ديسمبر، استضاف مكتب مراجعة الدولة في المجر اجتماع لجنة الاتصال السنوية عام 2009 لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة بالاتحاد الأوروبي، وشارك أيضاً رؤساء الأجهزة العليا للرقابة في البلدان المرشحة للانضمام (تركيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً) ، وكذلك ممثلون عن مبادرة تنمية الإنتوساي، لجنة التدريب بالأوروساي ، وسيجما (مبادرة مشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتحاد الأوروبي تقدم الدعم لمبادرات الادارة العامة).
وترأس الاجتماع أرباد كوفاكس ، رئيس مكتب مراجعة الدولة المجري.

تضمن جدول أعمال الاجتماع حلقة دراسية حول دور الأجهزة العليا للرقابة في مساعدة الحكومات على التصدي للأزمة الاقتصادية الراهنة. وقدمت الحلقة الدراسية منبراً لتبادل الأفكار والمعلومات عن تأثير التدابير المتخذة على المدى القصير حتى الآن في الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء استجابة للأزمة المالية والاقتصادية.
كما ناقش المشاركون كيف أن تنفيذ معاهدة لشبونة سوف يغير إدارة أموال الاتحاد الأوروبي وآثارها المحتملة على عمل الأجهزة العليا للرقابة والمحكمة.
وشملت بنود جدول الأعمال الأخرى عرض نتائج من مجموعات العمل التي تغطي مجالات محددة لإدارة أموال الاتحاد الأوروبي، استعراض لأنشطة لجنة الاتصال 2009، ومناقشة الأنشطة المخططة لعام 2010. وموقع لجنة الاتصال الجديد على الانترنت: (www.contactcommittee.eu)، والذي أنشأته المحكمة ، وقد تم عرضه على المشاركين.
وسيعقد اجتماع لجنة الاتصال المقبل في أكتوبر عام 2010 بالمحكمة في لوكسمبورج وسيكون برئاسة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بفرنسا.
للحصول على معلومات إضافية ، اتصل بمحكمة المراجعة الأوروبية:

البريد الإلكتروني:
euraud@eca.europa.eu
الموقع على الإنترنت:
www.eca.europa.eu

التعاون بين القطاع العام والخاص في تطوير المعايير الدولية للمراجعة المالية

لقد أدت العولمة في السنوات الأخيرة إلى زيادة التكامل بين القطاعين العام والخاص. ويمكن رؤية هذا التكامل في التعاون بين منظمة الإنتوساي ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد في تطوير المعايير الدولية للمراجعة المالية ذات الصلة لكلا القطاعين. ونتيجة لجهودهما، قام المجلس التنفيذي للإنتوساي مؤخراً باعتماد 36 معياراً دولياً للأجهزة العليا للرقابة بالنسبة للمراجعة المالية.

كلاس نورجرين،
المراجع العام السويدي

أرنولد شيلدير،
رئيس لجنة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

وقد قامت اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية بتنسيق التعاون بين منظمة الإنتوساي ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد. وقد قام مكتب المراجعة الوطني السويدي، منذ عام 2002، باستضافة أمانة إرشادات المراجعة المالية، التي تتألف من ثمانية أعضاء بعضهم متفرغ والبعض الآخر غير متفرغ يعملون تحت قيادة جوناس هالستروم، مدير المشروع. وقام منذ وقت قريب أعضاء أمانة إرشادات المراجعة المالية بمقابلة كلاس نورجرين، المراجع العام السويدي، وأرنولد شيلدير، رئيس لجنة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة حول الدروس المستفادة من التعاون بينهما في عالم اليوم المعولم.

السؤال: ما هي الطرق التي جعلت التعاون بين منظمة الإنتوساي ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد فريداً، وما انطباعكم العام بعد جهد لمدة 6 سنوات لتطوير معايير المراجعة المالية؟

السيد/ نورجرين: في الماضي، انتمت مراجعة القطاعين العام والخاص إلى عالمين مختلفين، لكن قد اجتمعت الآن هذه العوالم المنفصلة في هذه الطريقة الفريدة على أساس عالمي. بطبيعة الحال، يتعاون العديد من المنظمات بطرق مختلفة لتطوير المعايير - صندوق النقد الدولي، ومجلس الاستقرار المالي، والبنك الدولي، على سبيل المثال لا الحصر. ولكن كانت هذه خطوة جديدة وممتلئة بالتحديات لمنظمة الإنتوساي.

السيد/ شيلدير: يؤكد اتفاقنا مع الإنتوساي على أهمية الجودة العالية لمراجعة القطاع العام. تعتبر الثقة في التقارير المالية للقطاع العام أمر حيوي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي، الصالح العامة. ولذلك السبب، صممت مذكرة تفاهم مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد مع الإنتوساي منذ عام 2004 لتسهيل التعاون والتفاعل البناء، ولا سيما تجاه معايير مراجعة دولية عالية الجودة.

كما يبرز ترتيبناالأهمية التي نعلقها على الحصول علي مدخلات مباشرة ومساهمة ذات مغزى من القطاع العام بشأن معاييرنا. معايير المراجعة الدولية وثيقة الصلة بالارتباطات في كل من القطاعين العام والخاص، وبالنسبة للجهات من جميع الأحجام. وفي هذا الصدد، قد ساعدت مشاركة الإنتوساي مع مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد على تحسين جودة معاييرنا الدولية للمراجعة وينبغي أن تسهم في استخدامها على نطاق واسع في القطاع العام.

على سبيل المثال ، تشارك أكملنا مؤخراً "مشروع الوضوح" مما قدم مواد جديدة في معايير المراجعة الدولية التي توفر إرشاداً بشأن التصدي لاعتبارات محددة لمراجعة القطاع العام. وقامت الإنتوساي التي ننتمي إليها ومندوبون آخرون من القطاع العام بأداء دور رئيسي في وضع ذلك الإرشاد الهام.

وبالمثل ، فإننا نعمل على تطوير عملية لتقييم تأثير معايير جديدة. هذا هو أحد المجالات التي حقق القطاع العام السبق عادةً بشأنها عن القطاع الخاص. وقد كانت المدخلات التي قدمها أعضاء من القطاع العام مفيدة بالنسبة لمداولاتنا بدرجة كبيرة، وسنواصل السعي للحصول على التغذية المرتدة حيث تبدأ الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ المعايير الدولية للمراجعة الموضحة واستخدام المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من أجل المراجعة المالية. وأعتقد، عموماً، أن استمرار مساهمة القطاع العام بمدخلاته لصالح مناقشات عمق ونوعية مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد. ويسعدني، لذلك، وجود "ستين بيرنت جنسن" بمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد على مدى العام الماضي، مما وفر ارتباط مع لجنة المعايير المهنية لمنظمة الإنتوساي، ونعرف أنه سيكون لدينا فوائد يقدمها "جيرت جونسون"، رئيس لجنة معايير المحاسبة المالية الإنتوساي، الذي انضم إلى مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد في عام 2010. وسيستمر "جوناس هالستروم"، مدير معايير المحاسبة المالية بالإنتوساي ، ويواصل القيام بدور المستشار الفني لمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد والذي يعزز تعاوننا المستمر.

السيد/ نورجرين: لقد تأثرت بما حققناه من تعاون على جميع المستويات. ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد منظمة مهنية للغاية بشأن كل من المستويين التنفيذي وكذلك العملي. وقد كانت الاتصالات الشخصية اليومية من العوامل الهامة في تحقيق النتائج الإيجابية لهذا التعاون. كانت المدخلات دائماً ذات صلة، وسخية، وفي صميم الموضوع، وفي الوقت المناسب. وسعدنا جداً للاستمتاع بعلاقات عمل ممتازة.

السيد/ شيلدير: الإنتوساي منظمة تأخذ ولايتها على محمل الجد وتدرك أهمية التشاور وإتباع الإجراءات الواجبة في تطوير معايير الجودة. نهجها في التفاعل مع مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد يتسم بالانفتاح والطابع البنّاء، وأعتقد أن لديها فهم واضح لما يجب القيام به لإدخال معايير المراجعة الدولية في القطاع العام بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية.

السؤال: كيف يستطيع القطاعان العام والخاص تطبيق معايير المراجعة المالية بشكل مختلف؟

السيد/ نورجرين: لا يتماثل الحكومة والبرلمان – ولا يعملان أو يمتلكان نفس الوظيفة مثل – أولئك الملتزمين بالحوكمة في القطاع الخاص. يوجد للجهة الحكومية في الدولة متطلبات محددة، لكن يمكن أن تستخدم نفس منهج المراجعة بنفس طريقة القطاع الخاص. وهكذا، توجد خصائص ينفرد بها كل من القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالمراجعة، لكن يوج إطار مشترك للقطاعين.

السيد/ شيلدير: بينما يوجد، بطبيعة الحال، اختلافات في التطبيق، تنطبق بالتساوي المبادئ الأساسية الواردة في معايير المراجعة الدولية في القطاعين العام والخاص. وحيث يختلف تطبيق القطاع العام لهذه المبادئ الأساسية عن القطاع الخاص، تنعكس الاختلافات أساساً تنعكس في المواد الإرشادية لمعايير المراجعة الدولية. على سبيل المثال، نظراً لطبيعة ولاية المراجعة في القطاع العام، لا يستطيع المراجعون عادةً التراجع عن قبول، أو الانسحاب من، ارتباط، ويتم تناول هذه الأمور في المواد الإرشادية لمعايير المراجعة الدولية.

وربما تتأثر مسئوليات مراجع القطاع العام بولاية المراجعة أو بالتزامات جهات القطاع العام الناشئة عن قانون، أو لائحة، أو سلطات أخرى، مثل التوجيهات الوزارية أو متطلبات السياسة الحكومية، والتي قد تشمل نطاقاً أوسع من مراجعة القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية. لا يتم التعامل مع هذه المسئوليات الإضافية في معايير المراجعة الدولية، ومع ذلك، يتم التعامل معها بطريقة مفيدة بملاحظات الممارسة في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لمنظمة الإنتوساي.

السؤال: أحد التحديات الرئيسية لكل من الإنتوساي ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد هو زيادة النشر والاستخدام الدولي للمعايير. إلى أي مدى سيساعد التعاون بين المنظمتين علي إنجاز هذا الهدف؟

السيد/ شيلدير: جودة المعايير الدولية للمراجعة تجعلها مقبولة دولياً. وأعتقد أن التعاون بين منظمة الإنتوساي ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد قد ساعد على تحسين الجودة الشاملة للأجهزة العليا للرقابة. وأرى أن كل من إدراج مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد لاعتبارات القطاع العام في المعايير الدولية للمراجعة نفسها، والاستثمارات الكبيرة لمنظمة الإنتوساي في تطوير المعايير الدولية الجديدة للأجهزة العليا للرقابة من أجل المراجعة المالية يوضح أن معايير المراجعة الدولية يمكن إقرار استخدامها بواسطة مراجعي القطاع العام. ويحدوني الأمل في أنه حيث تصبح الأجهزة العليا للرقابة كل منها بمفرده أكثر إلماماً بالإرشاد الذي تقدمه المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من أجل المراجعة المالية، سيتم إجراء المزيد من عمليات المراجعة في القطاع العام وفقاً لمعايير المراجعة الدولية.

السيد/ نورجرين: إن استخدام المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من أجل المراجعة المالية يسهم بشكل واضح في تحقيق الشفافية والانفتاح. ويسهم في تحقيق مستوى معين من المطابقة التي تسهل مقارنة المعلومات المالية للدولة من سنة إلى أخرى، وكذلك مقارنتها بالمعلومات الواردة من دول أخرى، حيث أن المعلومات سيتم جمعها بطريقة مفتوحة وموحدة. والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من أجل المراجعة المالية ذات قيمة كبيرة بالنسبة لمواطني الدول التي تستهدف الديمقراطية والتنمية. وفي حين أنها ليست علاجاً عالمياً، إلا أنها جزء من ترسانة

إجراءات حكومية تؤدي إلى المساءلة وتحسين الأداء في القطاع العام في جميع أنحاء العالم.

السؤال: ماذا تراه باعتباره المزايا والتحديات بشأن تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من أجل المراجعة المالية؟

السيد/ نورجرين: سيعطينا التنفيذ أساليب أفضل لمراجعة وتحسين جودة عملنا. توجد قيمة كبيرة للقدرة على المقارنة بين عملك وعمل آخرين مع العلم أن عمليات المراجعة قد نفذت باستخدام نفس المعايير. وسيؤدى تحسين المراجعة إلى زيادة الثقة في القطاع العام. في بعض البلدان، توجد انعكاسات لمصداقية القطاع العام على الدين الوطني. في أوقات الأزمة المالية، ربما تطلب الجهات المانحة من البلدان التي تتلقى التمويل تخفيف ديونها الوطنية مما يتطلب من أجهزتها العليا للرقابة إتباع المعايير الدولية. وبالتالي، توجد انعكاسات مالية عندما تلبي المراجعة العامة تلك المعايير.

يوجد لدى الدول المختلفة ترتيبات مؤسسية ومستويات تنموية مختلفة. وأحد المزايا الواضحة لتنفيذ المعايير هي أنها محددة الهيكل بطريقة تسمح بتطبيقها بدرجات متفاوتة وبطرق مختلفة. ورغم وجود مرونة في تطبيق المعايير ، ما زالت العملية تشكل تحدياً كبيراً بالنسبة للعديد من الأجهزة العليا للرقابة. قد تنطوي على تغيير في الطريقة التي تجري بها عمليات المراجعة، وقد تتطلب أيضاً استثمارات في مجال التدريب للعاملين بالجهاز الأعلى للرقابة.

السؤال: عندما تتطلع للمستقبل، كيف تقيّم أهمية المعايير الدولية المقبولة عالمياً؟

السيد/ شيلدير: في الاقتصاد الحالي الذي يتسم بزيادة العولمة، من الأهمية بمكان أن تعمل مهنة المراجعة والمسئولين عن الرقابة وتنظيم العمل سعياً إلى مجموعة مشتركة من المعايير الدولية مرتفعة الجودة. وأكد هذه الفكرة الاتحاد الدولي للمحاسبين في توصياته المرفوعة لقادة مجموعة العشرين قبل اجتماعاتهم في ابريل وسبتمبر 2009. وشجع الاتحاد الدولي للمحاسبين إقرار وتنفيذ محاسبة ومراجعة عالمية، ومعايير استقلالية المراجع لتحسين قدرة أسواق رأس المال للعمل على الصعيد العالمي. وتفوق الفوائد التي تعود على المصلحة العامة بكثير الجهود اللازمة للتغلب على الحواجز الداخلية إزاء بلوغ هذا الهدف. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بمنظمة الإنتوساي نظراً لجهودها لتطوير المعايير الدولية الجديدة للأجهزة العليا للرقابة من أجل المراجعة المالية، والتي تقدم إرشاداً مستفيضاً، وتشمل على معايير المراجعة الدولية لمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد.

السيد نورجرين: نعيش في عصر حيث أصبحت العولمة حقيقة واقعة. فهى تؤثر على التجارة والصناعة بالقطاع الخاص، وقد أوجدت دافعية إلى التجانس بعيد المدى، وإزالة الحواجز التجارية. ومع ذلك، قد أدت أيضا إلى زيادة التكامل بين القطاعين العام والخاص وبين دول مختلفة.

ولذلك، فإننا بحاجة إلى وسيلة شاملة لمختلف البلدان كي تنتهج حلول مشتركة لمسك الدفاتر وإطارا للمحاسبة وإعداد التقارير المالية. وقد تم تطوير معيار عالمي للمراجعة لمقابلة هذه الحاجة.
في عالم يتسم بالعولمة، نحن في حاجة إلى معايير تتسم بالعولمة. ولذلك فمن الهام جداً أن تقوم منظمة مثل الإنتوساي بوضع إطار للقواعد للمساعدة في هذا الجهد. لدينا مجموعة من المعايير المشتركة مع مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد والتى تتضمن إرشاداً مستفيضاً في ملاحظات الممارسة بالنسبة للقطاع العام. ويؤكد هذا على الدور الهام للإنتوساي والأثر الذى قد حققته المنظمة من خلال تعاونها مع مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد.
وهذا الأمر، بطبيعة الحال، يضع طلبات مرتفعة على الإنتوساي فيما يرتبط ، ليس فقط بالتنفيذ ولكن أيضا بالدعم والتطوير المستمر، والتنقيح، والصيانة، والإقرار / التهيئة. وتعتبر الحرية التي تتمتع الأجهزة الرقابية فيما يخص تنفيذ المعايير بدرجات مختلفة، بمثابة حافز واضح لاختيار إتباع المعايير الدولية بطريقة أكثر طموحا على مر الزمن.
وأعتقد اعتقاداً قوياً بوجود قوة دافعة متأصلة للأجهزة العليا للرقابة لإقرار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من أجل المراجعة المالية. وما زالت الأجهزة العليا للرقابة بحاجة إلى دعم فني كبير لتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لمداها الكامل. ويجب على منظمة الإنتوساي ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد مواصلة دعم كل منهما للآخر فى هذا التحدي الجديد. إذا حافظنا على تعهدنا ، فإنني مقتنع أننا نستطيع بلوغ هدفنا المشترك.

للحصول على معلومات مستفيضة، يمكنك الاتصال بأمانة معايير المحاسبة المالية بالموقع الآتى:
.Projectsecretariat@riksrevisionen.se

الدروس المستفادة من المراجعة المنسقة بشأن التلوث البحري من السفن

إعداد: بيتر فان دير كنآب،لمحكمة المراجعة الهولندية

عندما تقع حوادث بحرية، ليس الضرر البيئي الذي تسببه السفن خطيراً فحسب، بل أيضاً، يعيد إلى الأذهان، بطريقة مذهلة، أميال الشواطئ الملوثة بالنفط، والأمواج السوداء، ونفوق طيور والأسماك. ومع ذلك، يمكن أن تسبب بعض السفن في عرض البحر أضراراً بيئية خطيرة بطرق أخرى، أقل إثارة. فالسفن ربما تتسبب فيما يلي:

- حرق الوقود والتفريغ بطريقة غير مشروعة للنفط المستخدم و / أو المياه الآسنة،
- غسل صهاريج السفن التي تحتوي على مواد كيميائية غير معبأة، وإنتاج مياه شطف ملوثة،
- توليد نفايات داخلية من أطقمها.

في عام 2000، قررت الأجهزة الرقابية لدول قبرص، واليونان، وايطاليا، ومالطة، وهولندا، وتركيا، والمملكة المتحدة إجراء مراجعة منسقة للتلوث البحري الناجم عن السفن. وكان القاسم المشترك بينهم هو الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن في البحر ، المعروفة باسم اتفاقية ماربول.

وخلال عمليات المراجعة الوطنية، فحصت الأجهزة العليا للرقابة أداء بلدانهم في منع ومعالجة التلوث الناجم عن السفن، بافتراض أن تصديق بلدانهم على المعاهدة يعني أنهم يعتبرونها أحد الأهداف السياسية الهامة. نظرت الأجهزة العليا للرقابة لأنشطة السلطات البحرية الوطنية بكل منها في سياق المتطلبات الدولية وسياساتها ووعودها للبرلمان.

التقرير المشترك عن المراجعة المنسقة

ضم تقرير عام 2006 بشأن المراجعة المنسقة[1] جزئين. يلخص الجزء الأول وضع مثالي: بلد يسمى "البحرية الفاضلة" التي تبنت العديد من التدابير الجيدة لمنع التلوث البحري الناجم عن السفن والحد من الأضرار البيئية التي قد تنجم عن الحوادث. لوصف مثل هذه الدولة المثالية، اعتمد التقرير إما عن الممارسات الجيدة التى وجدت في واحد أو أكثر من عمليات المراجعة الوطنية أو تحويل ممارسات سيئة محددة إلى ممارسات جيدة.

في الجزء الثاني، يعود التقرير إلى الواقع ويعرض نتائج عمليات المراجعة الوطنية. في بعض الحالات، يشير التقرير إلى أوجه التشابه في النتائج الوطنية. وفي حالات أخرى، يذكر التقرير الملاحظات الجديرة بالذكر بسبب طبيعتها أو أهميتها بالنسبة لبلدان أخرى. ويلخص التقرير كيف اتخذت بلدان إجراءات لمنع التلوث عن طريق ما يأتى: (1) إجراء عمليات المسح والتفتيش على السفن وجمع النفايات في الموانئ و(2) التعامل مع المخالفين، والتحضير للحوادث.

---

(1) محكمة المراجعة الهولندية، التلوث البحرى الناجم عن السفن ـ تقرير مشترك استناداً لأعمال المراجعة الوطنية 2000 -2003، لاهاي ، 18 أكتوبر 2006، انظر الموقع علي الشبكة الدولية للمعلومات:
(http://www.courtofaudit.com/english/News/Audits/Introductions/2006/10/Marine_pollution_from_ships).

تختلف البلدان التي كانت جزءا من عملية المراجعة من حيث طرق تعامل سلطاتها المعنية مع المسح والتفتيش على السفن. وبسبب هذه الاختلافات، لا تنطبق الأفكار المستقاة من بلد تلقائيا على الآخرين. وفي الوقت نفسه، سيكون مضيعة للوقت والجهد إذا لم تستخدم الدروس المستفادة من بلد واحد في بلدان أخرى بقدر ما يمكن تطبيقها، وربما بعد تكييفها مع الظروف المختلفة.

وكان أحد أهداف هذا التقرير تشجيع البلدان داخل وخارج هذه مجموعة السبعة على محاكاة الممارسات الجيدة التى وضعتها بلدان أخرى لمكافحة التلوث البحري، وعلى التعلم من أخطاء الآخرين. وفي عدد من الحالات، اتخذت السلطات الوطنية المسئولة بالفعل إجراءات لمعالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها خلال المراجعات (انظر، على سبيل المثال، محكمة المراجعة الهولندية، التلوث البحري الناجم عن السفن ، 2006، www.rekenkamer.nl/Actueel/Onderzoeksrapporten/Introducties/2006/10/Marine_pollution_from_ships).

دروس للمراجعة التعاونية المستقبلية

التعامل مع التنوع

وعند القيام بمراجعة مشتركة أو منسقة، أول شيء يجب إدراك اختلاف السياقات الوطنية دائماً. وسيكون لكل دولة طريقتها الخاصة في توزيع المسئوليات على مستويات الحكومة الوطنية، والإقليمية، والمحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تختلف من بلد إلى آخر المهام والواجبات الموكلة للجهات الحكومية (مثل الوزارات، وسلطات الموانئ، أو هيئات التفتيش)، وللشركات الخاصة.

ولتنسيق عملية مراجعة بمشاركة سبعة أجهزة عليا للرقابة، يجب التعامل ليس فقط مع تنوع المحتويات ولكن أيضا مع مختلف خلفيات المراجعة، والتقاليد، والقواعد، والممارسات. واجهنا اختلافات في المجالات التالية:

- سلطة الجهاز الأعلى للرقابة فى فحص مواضيع أو هيئات معينة،
- وجود وتوافر المعلومات،
- مهارات، وأساليب، وخبرات، وأفضليات المراجعة.

ولإنصاف هذا التنوع، تم إتباع منهج المراجعة "الانتقائية". وسمح لمختلف الأجهزة العليا للرقابة على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم بشأن التوقيت والنطاق (من حيث اختيار القضايا) ، وأساليب المراجعة المستخدمة. ومع ذلك، للتأكد من إمكانية المقارنة بين نتائج المراجعة الفردية، تم وضع مخطط معايير مراجعة للعناصر الأربعة الرئيسية للمراجعة المنسقة. منذ البداية ، وافق جميع الأجهزة العليا للرقابة على ما يلي : (1) أعمال المسح والتفتيش على السفن ، (2) جمع النفايات في الموانئ ، (3) التعامل مع المخالفين ، و (4) التحضير للحوادث. تطلب هذا المخطط المشترك وتصميم المراجعة مشاورات مكثفة بين الأجهزة العليا للرقابة المشتركة. ورغم أن هذا كان يستغرق وقتاً طويلاً، كان من المهم توجيه هذا الاستثمار لإيجاد تفاهم مشترك (حتى اللغة)، وبالتالي نتائج قابلة للمقارنة. في الواقع، إذا نظرنا إلى الوراء، قد جعلنا مخطط المراجعة أكثر تحديداً للقضاء على عدم المساواة في الأحكام الصادرة من ممارسات مماثلة. على سبيل المثال، إذا أعطى فريق مراجعة وطني تقييماً لجودة تفتيش السفن بطريقة متعمقة وكان بالتالي حاسماً بالنسبة للإدارة المسئولة عن التفتيش، سيكون من الظلم أن نذكر ممارسة سيئة في تلك البلد وليس في بلد آخر حيث تعامل فريق المراجعة على مستوى سطحي بدرجة أكبر ووجد مجالات قليلة تتطلب تحسين.

التعامل مع المهلات الطويلة للمراجعة المنسقة

أنجز بعض الأجهزة العليا للرقابة عمليات مراجعة قبل غيرهم. وقدمت عمليات المراجعة في وقت سابق إطارا واسعاً من المعايير، والأسئلة، والمنهجيات التي كانت متاحة للأجهزة العليا للرقابة الأخرى المشاركة عندما بدأت عمليات مراجعتها. هذا يسهل عمليات مراجعتها، والتي كانت مفيدة بشكل خاص عندما لدى الجهاز الأعلى للرقابة خبرة محدودة في هذا النوع من المراجعة.

يعتمد نشر تقرير مشترك على قيام الأجهزة العليا للرقابة منفردةً بإكمال عمليات مراجعتها في الوقت المناسب. فلا يمكن نشر تقرير مشترك قبل تقديم التقرير الوطني الأخير. في نهاية المطاف، فإن امتد الوقت لاستكمال المراجعة المنسقة من 2001 إلى 2005. هذه المدة الطويلة إلى حد ما قللت من إمكانية مقارنة نتائج مختلف عمليات المراجعة. لأسباب عملية، لم يتم تحديث النصوص للنشر المشترك: وقد وفر هذا للأجهزة العليا للرقابة المشاركة قدراً كبيراً من العمل (سواء من حيث البحث والاتصال مع الجهات التي الخاضعة للمراجعة). ولتجنب سوء الفهم، نوه التقرير النهائي المشترك إلي قيام الفحص علي النصوص الرسمية للتقارير الوطنية.

يمكن أن يساعد السماح ببعض المرونة في توسيع مراحل المراجعة على مدى فترة أطول على تحسين إمكانيات الأجهزة الرقابية فى المشاركة، ولكن هناك ثمن يجب دفعه. على الرغم من أن تنسيق الجهاز الأعلى للرقابة ربما بدأ لتطوير تقرير مشترك قبل الإقرار الرسمي لبعض التقارير الوطنية، ربما يكون هذا الوضع محفوفاً بالمخاطر إلى حد ما. فليس كثير من الأجهزة العليا للرقابة في وضع يمكنها من تبادل النتائج قبل الإقرار الرسمى لاستنتاجاتها وتوصياتها.

الاستنتاجات

إجراء مراجعة منسقة لموضوع دولي كالوقاية من التلوث البحري الناجم عن السفن يشكل تحديات خاصة للمراجعين، ولكن في النهاية، يمكن أن يؤدي إلى نتائج ذات صلة لجميع الأجهزة الرقابية المشاركة ووكالاتها الحكومية الوطنية. يجب أن يستثمر المشاركون بدقة في المصطلحات والمعايير المشتركة للمراجعة للتعامل مع تنوع المراجعة. في حالتنا، كان من المفيد القيام بجهد مشترك للمراجعة على أساس اتفاقية دولية. قدمت اتفاقية ماربول ليس فقط أهداف السياسة المشتركة بل أيضاً تحديد المتطلبات اللازمة لمنع التلوث وغيرها من التدابير.

وجدت بعض تجاربنا مع ماربول طريقها إلى بحث أعدته الإنتوساي 2007 عن طريق مجموعة عمل المراجعة البيئية بعنوان التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة على نحو مناسب: نصائح وأمثلة لعمليات المراجعة التعاونية. واستندت هذه الورقة أساسا على الخبرات المكتسبة من عمليات المراجعة البيئية التعاونية وتتاح على موقع الإنترنت لمجموعة عمل مراجعة البيئة: www.environmental - auditing.org في إطار منشورات لمجموعة عمل مراجعة البيئة.

يضم البحث 22 نصيحة تنطبق على مراجعة اتفاقية ماربول. ومع ذلك، نظراً لتنوع ممارسات المراجعة، يمكن بالكاد المبالغة في التأكيد على أهمية مناقشة كيف يمكن أن تؤثر الخلافات على المشروع برمته. ومن الأهمية بمكان إنشاء مستوى أساسي من الاحترام المتبادل والثقة كي يكون الاتصال مفيداً: يمكن حينئذ فقط للمشاركين مناقشة تحفظاتهم، والشكوك وعدم اليقين بطريقة مفتوحة. يعترف العديد من المراجعين من ذوي الخبرة الدولية بصعوبة تحقيق الوضوح بشأن معنى مفاهيم ومعايير المراجعة.

وسوف تجعل حجب الصورة عن طريق عدم التحدث علناً عندما يحدث شك أو تحدث خلافات، في نهاية المطاف، من الأصعب التوصل إلى توافق في المرحلة النهائية.
تستدعى الأطر الزمنية الطويلة التواضع في عرض النتائج. في النهاية، ساعدتنا البحرية الفاضلة، حيث تم وضع أفضل الممارسات في جميع البلدان المعنية معاً لتشكيل صورة مغرية، كثيرا في الوصول إلى اتفاق بشأن التقرير المشترك. بل ربما دفعت السلطات الوطنية المختلفة لتحسين المسوح، وجمع النفايات، والتحضير للحوادث، والتعامل مع المخالفين. ولتحسين الجهود المبذولة لمنع التلوث البحري الناجم عن السفن، قد يكون من المفيد تقييم فعالية عملنا.
في هذا الوقت، تقوم بذلك بالضبط محكمة المراجعة الهولندية من خلال تنفيذ المراجعة الوطنية "بالفحص" أو "المتابعة". وتقوم محكمة المراجعة الهولندية بمتابعة السلطات الهولندية المعنية والنظر في الإجراءات التي اتخذتها منذ نشر نتائج المراجعة.
للحصول على معلومات مستفيضة، يرجى الاتصال بالمؤلف على الموقع الآتى بالشبكة الدولية للمعلومات:
peter.vanderknapp @ rekenkamer.nl.
ويود المؤلف، وهو مدير مراجعة الأداء بمحكمة المراجعة الهولندية، أن يشكر مارليس ألبرتس ، منسقة المشروع بمحكمة المراجعة الهولندية علي المراجعة المنسقة بشأن التلوث البحري الناجم عن السفن ، لتعليقاتها القيمة على إصدار سابق من هذا المقال، الذي قدم أصلاً في الاجتماع المشترك بين الأوروساي/الأولاسيفس بتاريخ مايو 2009. وهو يعترف أيضاً بالمساعدة الكريمة من دير هايو وول فان، بلييز آريان، روجير زيللي، وجميع أعضاء الفريق العامل التابع لمجموعة عمل مراجعة البيئة بمحكمة المراجعة الهولندية، وكذلك الزملاء الدوليين الذي ساعدوا في جعل نجاح هذه المراجعة.

دور ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية

إعداد: أسامة بن جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة

ملحوظة للمحرر:

يصف هذا المقال كيف ينفذ الجهاز الأعلى للرقابة تفويضه. وندعو الأجهزة العليا للرقابة الأخرى لتقديم مقالات مماثلة، لنشرها تباعاً. وتستند هذه المقالة إلى عرض تقديمي تم أصلاً بالمؤتمر الثاني للأوروساي/ الأربوساي شهر مارس 2009 في باريس، فرنسا.

بدأت ممارسة الرقابة المالية بالمملكة العربية السعودية في أوائل أغسطس 1926، عندما اعتمد قانون الحوكمة الأساسي إنشاء ديوان المحاسبة. في مارس 1954، أصدر مجلس الوزراء، برئاسة الملك ، أول قانون لتسمية ديوان المحاسبة وكالة حكومية. وقد أنشئ ديوان المراقبة العامة، أول جهاز رقابي مستقل، في عام 1971، ويرفع تقاريره مباشرةً إلى الملك، وفي عام 1995 اعتمد أمر ملكي الهيكل التنظيمي الجديد للديوان.

الخطة الاستراتيجية (2005-2009) لديوان المراقبة العامة

لأداء ديوان المراقبة العامة لدوره الرقابي على نحو فعال وبنزاهة وموضوعية، وضع الديوان خطته الاستراتيجية الأولى في عام 2004، حيث حدد عدداً من الأهداف الرئيسية والأهداف الفرعية. وذكر ديوان المراقبة العامة القيم الأساسية للتعاون والحوار والنزاهة والإنصاف والكفاءة المهنية والموضوعية والمصداقية، والاستقلال.

ووضعت الخطة الاستراتيجية الأهداف الثلاثة الآتية:

- رفع تقارير موثوق بها وموضوعية سنوياً إلى الملك، ومجلس الوزراء ، ومجلس الشورى (البرلمان) عن أداء الأجهزة الحكومية والحالة المالية للدولة.
- تحسين الأداء المهني للديوان لتمكينه من أن يصبح منظمة نموذجية تنفذ ولايتها بشكل مستقل وفعال وتقديم القدوة الحسنة.
- مساعدة أجهزة الدولة في تحسين الإجراءات المالية والإدارية، والارتقاء لمواجهة التحديات الجديدة، وتلبية متطلبات خطط التنمية المستدامة وسياسات الإصلاح.

مبادرة ديوان المراقبة العامة لتعزيز الحوار والتعاون مع الجهات الخاضعة للرقابة

نظم ديوان المراقبة العامة حلقة دراسية سنوية حول سبل تعزيز التعاون لتحقيق أهداف المراجعة الشاملة ومراجعة الأداء. وهدف هذه الحلقة الدراسية هو توفير الاتصال والتشاور وتعزيز مفهوم الحوار البناء والتعاون في تصحيح الأخطاء، واعتماد حلول عملية للتغلب على العقبات. وحققت الحلقة الدراسية الأولى استقبالاً جيداً وأسفرت عن مجموعة من التوصيات العملية والبناءة التي وافق مجلس الوزراء في أكتوبر 2004.

المبادرات الكبرى لديوان المراقبة العامة للمساهمة في تنمية وكالات الدولة

منذ اعتماد مجلس الوزراء لتوصيات الحلقة الدراسية الأولى، اتخذ ديوان المراقبة العامة سلسلة خطوات لتنفيذ تلك التوصيات، والمساهمة في تطوير أجهزة الدولة. وتلخص المقاطع التالية أعمال ديوان المراقبة العامة.

تحسين نظام المحاسبة الحكومية

شكل ديوان المراقبة العامة فرقة عمل لدراسة النظام المحاسبي القائم ، وتحديد أوجه القصور وتحديث منهجية مناسبة، واقتراح اختصاصات مناسبة بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأعدت هذه الاختصاصات، وتم تكليف مكتب استشاري وطني لإجراء دراسة تحليلية شاملة.

إنشاء وحدات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية

يؤدى وجود وحدة مراجعة داخلية بكل جهة حكومية دوراً أساسياً في الحفاظ على الأموال العامة، وتحسين الكفاءة، والأهم من ذلك ، سد الفجوة بين المراجعة السابقة والمراجعة اللاحقة وتوفير وقت وجهد الجهاز الأعلى للرقابة.

وضع لائحة موحدة لوحدات المراجعة الداخلية

بعد اعتماد مجلس الوزراء لإنشاء وحدات المراجعة الداخلية بالوكالات الحكومية، تلقى ديوان المراقبة العامة عدة استفسارات حول واجبات ومسئوليات هذه الوحدات. ونظراً لغياب قواعد واضحة لتنظيم هذه الوحدات، تولى ديوان المراقبة العامة السعودي المبادرة ، بالتعاون مع معهد الإدارة العامة، لوضع مشروع لائحة موحدة لوحدات المراجعة الداخلية وفقا للمعايير المهنية المعتمدة. وافق مجلس الوزراء على اللائحة وعهد إلى ديوان المراقبة العامة مراقبة تنفيذها على الوجه الصحيح.

أتمتة العمليات المالية والمحاسبة

لمتابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء فى هذا الشأن، طلب ديوان المراقبة العامة من جميع الوكالات الحكومية التحرك نحو حوسبة عملياتها المالية والمحاسبية وتقديم سجلاتها وقوائمها المالية للمراجعة في شكل الكتروني. استجاب عدد من الجهات الخاضعة للمراجعة بصورة إيجابية وتم إحراز تقدم جيد نحو تحقيق هذه الغاية.

ولقد كان ديوان المراقبة العامة حريصاً على مواكبة هذه التطورات، وتعزيز مهارات الكمبيوتر لموظفيه من خلال خلق بيئة تكنولوجيا المعلومات، وتوفير البرامج المحدثة، وفرض إجراءات أمن المعلومات.

وساهم أيضاً ديوان المراقبة العامة في برنامج المملكة في تطبيق الحكومة الإلكترونية (يسّر) من خلال فرقة العمل التي وضعت مواصفات موحدة للسجلات المحاسبية والبيانات المالية لكافة الجهات الحكومية. وتلبي هذه المواصفات متطلبات المراجعة التي وضعها ديوان المراقبة العامة وكذلك توجيهات برنامج تطبيق الحكومة الإلكترونية (يسّر).

تحسين القواعد واللوائح

وفقا لميثاق ديوان المراقبة العامة، لقد ساهم بشكل كبير في تحسين أداء بعض الجهات الخاضعة للرقابة من خلال المشاركة الفعالة في صياغة وتحديث القواعد والأنظمة المتعلقة بالمراجعة الداخلية، والشئون المالية، والمشتريات الحكومية، والمخازن العمومية.

النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة
يسهم ديوان المراقبة العامة، كعضو بمجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة بالمملكة العربية السعودية. تصدر الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معايير المحاسبة والمراجعة للدولة وتعتمد المعايير الدولية المناسبة. وتقدم برامج تدريبية مختلفة للمحاسبين والمراجعين وكذلك برنامج الزمالة.

وفي عام 2007، أصبحت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين عضواً بالاتحاد الدولي للمحاسبين.

عقد حلقات دراسية سنوية
منذ عام 2003، يقوم ديوان المراقبة العامة بتنظيم حلقات دراسية سنوية حول سبل تعزيز التعاون لتحقيق أهداف المراجعة الشاملة ومراجعة الأداء. ويتم اختيار موضوعات بعناية لتلبية توقعات المشاركين والمساعدة على إيجاد حلول عملية للمشاكل المشتركة التي تواجه الإدارة المالية الحكومية ووظيفة المراجعة.

بناء القدرات المؤسسية
تركز خطة ديوان المراقبة العامة الاستراتيجية على بناء القدرات المؤسسية وتدريب الموظفين كعوامل رئيسية في تعزيز ديوان المراقبة العامة كمنظمة نموذجية تؤدي وظائفها بشكل مستقل ويتمتع بمؤهلات عالية، وتقدم قدوة حسنة. وتناولت توصيات الحلقة الدراسية الأولى لديوان المراقبة العامة الحاجة إلى توفير موارد مالية كافية لتدريب الموظفين ليس فقط لموظفي ديوان المراقبة العامة ولكن أيضا جميع الإدارات المالية الحكومية.

تقديم وتنفيذ مفهوم المراجعة الشاملة والبناءة
لقد اعتمد ديوان المراقبة العامة مفهوم المراجعة الشاملة والبناءة ، ومبدأ الرقابة الوقائية.

وبناء علي ذلك، يقوم ديوان المراقبة العامة بما يأتي:

- **المشاركة في تقييم وتحسين الأداء في الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق البلدية.**
- **المساعدة في وضع شروط ومواصفات العقود التي تعكس الاحتياجات الواقعية لتشغيل، وصيانة ، وتنظيف مرافق الخدمة والإنتاج للتأكد من الاستخدام الكفء والأمثل للأموال والممتلكات العامة.**
- **الاشتراك في وضع ضوابط وتقنيات السلامة للمعالجة والتخلص من النفايات الكيميائية.**
- **متابعة الإجراءات اللازمة للتخلص الآمن من النفايات الطبية في المرافق الصحية المختلفة.**

- **اقتراح تقسيم عقود التنظيف والصيانة في المدن الكبرى، مما كان له أثر إيجابي على المنافسة العادلة، وتحسين نوعية خدمات الصحة العامة والتنظيف.**
- **التأكيد على الحاجة إلى تقييم دقيق وعلمي، وتخصيص الأموال اللازمة للحد من استخدام الاعتمادات المخصصة لغير الأغراض المقصودة منها.**
- **مطالبة جميع الجهات الخاضعة للرقابة بالتعاون وتزويد ديوان المراقبة العامة بكافة البيانات المطلوبة لتنفيذ ولايته باستقلالية تامة، والمطالبة بخضوع غير الملتزمين للمساءلة.**

دور ديوان المراقبة العامة في مكافحة الفساد
اتخذ ديوان المراقبة العامة الإجراءات التالية لمكافحة الفساد

- **تحديث ميثاقه بما يتماشى مع سياسة الدولة للإصلاح الشامل ، وتعزيز مبادئ الشفافية، والإفصاح، والمساءلة، وحماية النزاهة، ومكافحة الفساد.**
- **تطوير أدوات وممارسات المراجعة باستخدام البرامج والطرق التحليلية للمراجعة.**
- **إعداد الأعضاء الفنيين المؤهلين تأهيلاً عالياً من خلال التعليم الأكاديمي والتدريب المهني.**
- **المشاركة في فرقة العمل السعودية واللجنة الوزارية التي صاغت الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ، التي اعتمدتها المملكة في عام 2007.**
- **تزويد الملك، ومجلس الوزراء، ومجلس الشورى بتقارير تتسم بالمصداقية والموثوقية، والموضوعية عن أداء الأجهزة الحكومية والمركز المالي للدولة ، مع بيان أوجه القصور واقتراح الحلول المناسبة لها.**

للحصول على معلومات مستفيضة، يرجى الاتصال بالمؤلف بالموقع الآتى علي الشبكة الدولية للمعلومات: gab@gab.gov.sa.

إعداد كيرستن أستروب، مديرة التخطيط الاستراتيجي للإنتوساي

ذكرت في أكتوبر أنه في هذا العدد من المجلة سأكتب عن التقدم المحرز في تحديث الخطة الاستراتيجية بعد اجتماع فرقة العمل لتحديث الخطة وتعقيب المجلس التنفيذي على مشروعها. ناقشت أيضاً في أكتوبر مذكرة التفاهم مع الجهات المانحة التي كان من المقرر أن يتم التوقيع ببروكسل في وقت لاحق من ذلك الشهر. إن مذكرة التفاهم التي طال انتظارها، توضح السبل للمضي قدما في التعاون مع الجهات المانحة لدعم الأجهزة العليا للرقابة بالدول النامية، وقد وقعت بالفعل في أكتوبر ، ويمثل معلماً هاماً للغاية بالنسبة لمنظمة الإنتوساي.

تلقينا أيضاً في أكتوبر تعقيبات على مشروع الخطة الاستراتيجية الجديدة للسنوات2011-2016 من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء. تلقينا ردود أقل بعض الشيء مما كان متوقعاً، من 16 بلداإ، بالجولة الأولى. ونحن نقدر التعقيبات التي وردت وتتم الاستجابة لها حالياً. وعبّر معظم المجيبين عن ارتياحه لمشروع الخطة ولكنهم اقترحوا إدخال تحسينات طفيفة على أقسام مختلفة. وعقبت بعض الأجهزة العليا للرقابة أن النسخة المقبلة من الخطة يجب أن تركز أكثر على التحديات التي من المحتمل أن تواجه الإنتوساي كمنظمة والأجهزة العليا للرقابة كل على حدة بعد عام 2011، وفي هذا الصدد، اقترحت عدة أجهزة عليا للرقابة أن تشمل الخطة الجديدة فصلاً جديداً يعكس هذه التحديات الرئيسية. كما حصلنا على مقترحات تعديل أو استراتيجيات إضافية أو فوائد متوقعة في إطار أهداف الخطة المختلفة، ويدرس الآن المسئولون الرئيسيون عن الأهداف هذه التعقيبات قبل صياغةالإصدار التالي من الخطة.

كيرستن أستروب

في منتصف نوفمبر، عقد اجتماع المجلس التنفيذى في كيب تاون، بالجزء الجنوبي من جنوب أفريقيا. وكما تعلمون ، عندما يصبح النهار أقصر شيئاً فشيء بأوروبا ونصف الكرة الشمالي، يوجد بكيب تاون أفضل جزء من السنة، وهو الربيع والصيف. لذلك استمتعنا بالطقس الرائع في كيب تاون ، رغم أنني كنت أتمنى أن تقل العواصف. وكانت زينة العطلة بالفعل في الشوارع وواجهات المتاجر. لقد رأينا مشهد رائع عندما اضيئت الأنوار أثناء مغادرتنا. ولكن كان الجميع يتحدث عن كأس العالم لكرة القدم، الذي سيعقد في كيب تاون وغيرها من المدن في جنوب أفريقيا في عام 2010، وفي ديسمبر تجمعت فرق رياضية للحدث في كيب تاون. في حين أن ليس كل فرد متحمس لكرة القدم، من المدهش أن نرى كيف أن كرة القدم والرياضة الدولية بصفة عامة تربط الناس معاً ويساعد على توحيد الأمم.

لا أستطيع أن أكتب عن زيارتي لمدينة كيب تاون دون الإشارة لنيلسون مانديلا، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا والحائز على جائزة نوبل للسلام الذي يوجد تمثال له في ميناء كيب تاون يواجه جزيرة روبن حيث كان سجينا سياسيا لسنوات عديدة. فكرت فيه بصفة خاصة أثناء كتابة هذا العمود ومشاهدة عرض لجائزة نوبل للسلام للرئيس الأمريكي باراك أوباما على شاشة التلفزيون من أوسلو. وباعتباري نرويجية، فأنا فخور بأن لجنة جائزة نوبل حسمت هذه البادرة، وأنا متأكدة من أن الرئيس أوباما سوف يثبت للمجتمع العالمي انه يستحق هذا الاعتراف من أجل أمل في تحقيق السلام للبشرية جمعاء. تذكرت هدف نيلسون مانديلا لتعزيز السلام في مجتمع فيه الناس من مختلف الألوان والأعراق يعيشون ويعملون معاً في سلام واحترام بعضهم البعض على قدم المساواة.

وأعتقد أن الإنتوساي له أيضا دور في السلام العالمى في 189 دولة ممثلة بالأجهزة العليا للرقابة تقوم بالعمل معاً بطريقة سلمية. وما يقرب من 100 دولة تساعد على وضع وتنفيذ معايير المراجعة المهنية في إطار الهدف الأول من الخطة الاستراتيجية. وأعتقد أنه سوف تشارك جميع الدول الأعضاء تقريباً في أنشطة بناء القدرات في إطار الهدف الثانى، إما عن طريق تقديم أو تلقي برامج بناء القدرات. ويشارك أكثر من 100 دولة في عمل لتقاسم المعرفة في إطار الهدف الثالث. ورغم عدم حصول منظمة الإنتوساي على جائزة نوبل، إلا أن عملها الاستراتيجي يربط أعضاءها معاً بشكل وثيق. ويشرفني أن أكون جزءا من هذا التعاون الدولي والتنفيذ الناجح للخطة الاستراتيجية الأولى.

لقي مشروع الخطة الاستراتيجية للسنوات2011-2016 والتعقيبات الواردة من أعضاء الإنتوساي استقبالاً حسناً من قبل المجلس التنفيذى. ومنذ عودتي من كيب تاون، قمت بإعادة صياغة الخطة وإعداد مدخلات للمسئولين الرئيسيين عن الأهداف والتنقيحات. وأدرجت فقرات متعلقة بالتعاون بين منظمة الإنتوساي ومجتمع المانحين، ومكافحة الفساد، وقيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة. ولقد قرر سلفاً ضرورة إدراج هذه المجالات بالنسخة المقبلة من الخطة في انتظار التوقيع على مذكرة التفاهم بين الإنتوساي ومجتمع المانحين، ونتائج العمل في اللجان ومجموعات العمل ذات الصلة. في الفصل الجديد بالخطة، قمت بإضافة مجالات تركيز مقترحة خلال الجولة الأولى، مثل استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وإرشاد الإنتوساي بشأن الحوكمة الجيدة.

وسيتم تعميم مشروع منقح للحصول على تعقيب بشأن فرقة العمل التي تقوم بتحديث الخطة الاستراتيجية، والمجلس التنفيذى، ومجتمع الإنتوساي كله. وما زال الوقت متاحاً أمام حضراتكم للمساهمة بأفكار جديدة إذا غابت عنكم فرصة التعقيب خلال الجولة الأولى. وإنني أتطلع إلى تلقي ردودكم.
وسيتم تعميم مشروع الخطة، مع التنقيحات التي تم الاتفاق عليها، مرة أخرى لجميع الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء خلال ربيع عام 2010. بعد تناول فرقة العمل لجميع التعقيبات، سوف تعرض المسودة النهائية للاجتماع الستين للمجلس التنفيذي والإنكوساي العشرين في جنوب أفريقيا في نوفمبر عام 2010.
رجاء عدم التردد في الاتصال على الشبكة الدولية للمعلومات:
astrup@rechnungshof.gv.atإذا كان لديك ملاحظات أو ترغب في إعطاء معلومات عن القضايا ذات الصلة في تنفيذ خطة الإنتوساي الاستراتيجية.

داخـل الإنتوساي

الاجتماع التاسع والخمسون للمجلس التنفيذي المنعقد في كيب تاون بجنوب إفريقيا

الموعد: 16 - 18 نوفمبر 2009
مكان الانعقاد: كيب تاون، جنوب أفريقيا
الدولة المضيفة: الجهاز الأعلى للرقابة لجنوب أفريقيا
المشاركون: الأجهزة العليا للرقابة لكل من: استراليا، والصين، وجزر كوك، والدانمرك، ومصر، واستونيا، ومحكمة المراجعة الأوروبية، وفرنسا، والمجر، والهند، وساحل العاج، وليبيا، والمغرب، والمكسيك، والاتحاد الروسي، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، وكوريا الجنوبية، وسانت كيتس ونيفيس، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وفنزويلا.

نوفمبر 2009. استضافت تيرينس نومبيمبي ، المراجع العام لجنوب افريقيا ، الاجتماع بصفتها منظمة الإنكوساي العشرين المقبل الذي سيعقد في جوهانسبرج في نوفمبر عام 2010.
انضم لأعضاء المجلس التنفيذي – 18 من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة من جميع مناطق الإنتوساي – مراقبون يمثلون اللجان ومجموعات العمل، وفرق العمل لمدة يومين من المناقشات والمداولات بشأن مجموعة من القضايا الهامة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى المجلس التنفيذي تقارير من الرؤساء المسئولين عن الأهداف ، ووافق على التقارير السنوية للأمانة العامة، ومبادرة تنمية الإنتوساي، وهذه المجلة.
اللجنة المالية والإدارية
قام أسامة بن جعفر فقيه، رئيس اللجنة المالية والإدارية، بتحديث المجلس التنفيذي بشأن أنشطة اللجنة خلال العام الماضي، كما قدم تقريراً بشأن أنشطة فرق العملللحصول على التمويل من الجهات المانحة وخطة الإنتوساي الاستراتيجية. وأشار إلى أن منظمة الإنتوساي وقعت للتو اتفاقاً تاريخياً مع الجهات المانحة التي تساعد على بناء القدرات في الأجهزة العليا للرقابة (راجع صفحة 31 للحصول علي معلومات مستفيضة بشأن هذه المبادرة) ، وأن الخطة الاستراتيجية تخضع لتنقيح رئيسي أول منذ الخطة الافتتاحية لعام 2005-2010. وقدمت كيرستن أستروب، مديرة التخطيط الاستراتيجي ، تقريراً بشأن وضع خطة 2011-2016. حتى الآن ، وردت بعض التعقيبات التي توصي بتنقيحات كبيرة على مشروع الخطة الجديدة. (راجع صفحة 24 للحصول على معلومات مستفيضة عن الخطة الاستراتيجية).
لجنة المعايير المهنية :
قام جميع الرؤساء المسئولين عن الأهداف برفع تقاريرهم. وقدم هنريك أوثو، المراجع العام للدانمرك، تقريراً بشأن لجنة المعايير المهنية، مع التركيز على الحاجة إلى زيادة الوعي بالمعايير الدولية للأجهزة العليا لمراجعة للرقابة بين تلك الأجهزة ووضع هيكل أو بروتوكول للمحافظة بصورة دائمة على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وأكد علي أننا ننتقل من مرحلة تطوير المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ونصل إلى مرحلة تتطلب التنسيق والقضاء على التداخل والازدواجية فيها. وبالإضافة إلى ذلك، أشار السيد/ أوثو أن تركيز منظمة الإنتوساي على زيادة الوعي بشأن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة يجب أن يؤدي إلى عمل الأجهزة العليا للرقابة وفقاً للمعايير.

وتمت متابعة المناقشة بشأن موضوع كيفية معالجة هذا التطور في عملية المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. ونتيجة لذلك، ستقوم لجنة المعايير المهنية بإعداد ورقة عن الإجراءات الواجبة بشأن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لتكون بمثابة أساس لمزيد من المناقشة في الإنكوساي العشرين المنعقد شهر نوفمبر.

الهدف الثاني: بناء القدرات

رفع أحمد الميداوي، رئيس المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، تقريراً عن الهدف الثاني، بناء القدرات. ولقد قامت اللجنة الفرعية للهدف الثاني برئاسة مكتب المراجعة الوطني بالمملكة المتحدة، خلال العام الماضي، بتقديم إرشاد بناء القدرات في الأجهزة العليا للرقابة، الذي ترجم ويتاح الآن بجميع لغات الإنتوساي الرسمية على موقع ويب لجنة بناء القدرات: http://cbc.courdescomptes.ma، والعمل جار أيضاً للطبعات باللغتين الروسية والصينية. وبالإضافة إلى ذلك، قام مكتب المراجعة الوطني البريطاني بطباعة طبعات وإرسالها لجميع أعضاء الإنتوساي طبقاً لتفضيلاتها اللغوية التي أعربت عنها. اتصلت اللجنة أيضا بالجهاز الأعلى للرقابة للهند كمسئول رئيسي عن الهدف الثالث: لجنة تبادل الخبرات والمعلومات، للتأكد من ترويجه على نطاق أوسع. وتعمل اللجنة حالياً لوضع إرشادين إضافيين: تقديم المؤهلات المهنية للأعضاء الفنيين، إرشاد للأجهزة العليا للرقابة، وكيفية زيادة استخدام التقارير الرقابية.

وفي إطار الهدف الثاني، أنشأ الجهاز الأعلى للرقابة لبيرو أداة برمجية لتطوير قاعدة بيانات لخبراء ومحققي الجهاز الأعلى للرقابة. قام الجهاز الأعلى للرقابة الألماني بإعداد مشروع الإرشاد، برامج الرقابة المشتركة والمنسقة ، أو المتوازية، والذي يتم تنقيحه. وقام الجهاز الأعلى للرقابة الباكستانى بصياغة مسودة إرشادات برامج التدريب الداخلي، والتي يتم تنقيحها، ويواصل العمل بشأن الخطوط العريضة لبرنامج التدريب الداخلي علي نظم معلومات الإدارة المالية المتكاملة. ويقوم الجهاز الأعلى للرقابة الألماني حالياً بتحليل مدخلات مشروع إرشاد مراجعة الزملاء. وتأجل منهاج عملنا في إطار الأمم المتحدة / الإنتوساي بسبب بعض التغييرات التنظيمية في الأمم المتحدة.

قدم جورجين كوسمو، المراجع العام للنرويج، تقريراً عن مبادرة تنمية الإنتوساي. بعد إعداد إطار أدوات تقييم احتياجات بناء القدرات، نفذت مبادرة تنمية الإنتوساي برامج واسعة النطاق لتقييم الاحتياجات في الأفروساي الناطقة بالإنجليزية، والأربوساي، والآسوساي، والكاروساي، والأولاسيفس. في عام 2008 ، أطلقت مبادرة تنمية الإنتوساي برنامج تقييم احتياجات بناء القدرات في الأولاسيفس ونفذت برنامجين هناك.وقامت مبادرة تنمية الإنتوساي بأنشطة متعددة أخرى، والتي يتم وصفها في تحديث مبادرة تنمية الإنتوساي صفحة 39. وبالإضافة إلى ذلك، قام السيد/ كوسمو بتسليط الضوء علي الأنشطة التالية لمبادرة تنمية الإنتوساي:

- قيام مبادرة تنمية الإنتوساي، خلال العام الماضي، بتطوير المواد الإرشادية والكتيبات التالية:
  - دليل تقييم بناء القدرات.
  - التعلم من أجل الأثر – إرشاد عملي للأجهزة العليا للرقابة.
  - دليل مبادرة تنمية الإنتوساي/ الآسوساي حول ضمان الجودة في المراجعة المالية.
  - دليل التخطيط الاستراتيجي.
- وضع مجموعة مؤشرات الأداء الداخلي لقياس مدى النجاح في تحقيق مهمة مبادرة تنمية الإنتوساي.

- قيام مبادرة تنمية الإنتوساي.بدور نشط في مذكرة التفاهم المتعلقة بالتمويل المقدم من الجهات المانحة.
- توزيع التقرير السنوي لمبادرة تنمية الإنتوساي إلكترونياً، وهو متاح بالشبكة الدولية للمعلومات علي الموقع الآتي:www.idi.no .

الهدف الثالث: تبادل المعرفة

قام فينود راي، مراقب ومراجع عام الهند، برفع تقرير عن الهدف الثالث، تبادل المعارف.تضم لجنة تبادل الخبرات والمعلومات تسع مجموعات عاملة وفريقين من فرق العمل. ويبرز من هذه التقارير ما يلي:

- قامت مجموعة عمل الدين العام بتعريف قائمة خبراء مراجعة الدين العام (www.wgpd.org.mx).
- يوجد لدي مجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات ستة مشاريع جارية ؛ تم استكمال إرشادات مراجعة تطوير النظم (www.intosaiitaudit.org).
- قامت مجموعة عمل الخصخصة، والتنظيم الاقتصادي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، بإعداد ملخصات تنفيذية لإرشاداتها كجزء من الجهود الرامية إلى بناء قاعدة بيانات على الانترنت تضم وثائق رسمية للإنتوساي (www.nao.gov.uk/intosai/wgap/home.htm).
- قامت مجموعة عمل مراجعة البيئة بتحسين موقعها على شبكة الانترنت .www)مجموعة عمل المراجعة البيئية(org.، وعقدت أكبر اجتماع لها حتى الآن، حضره 180 مشاركاً من 66 دولة.
- أكملت مجموعة عمل تقييم البرامج تقريرها عن تقييم البرامج، والذي يمكن استخدامه كمدخل للتقييم بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة.
- انتقلت قيادة مجموعة عمل مكافحة غسل الأموال الدولية والفساد إلى الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر، الذي طور موقع ويب جديد: www.wgfacml.cao.gov.eg. كما قامت مجموعة العمل بتعميم استبيان ساعية لتحديد الأنظمة القطرية، والسياسات، والاستراتيجيات، والبرامج التي يمكن أن تستخدمها الأجهزة العليا للرقابة لكشف ومنع الفساد وغسل الأموال.
- قامت مجموعة عمل المساءلة ومراجعة المساعدات ذات الصلة بحالات الكوارث بإعداد المسودة الأولى لتوجيهات بشأن الإعداد والتنفيذ ورفع التقارير الرقابية عن المساعدات المتعلقة بالكوارث، وقائمة الاختيار للتوعية من الاحتيال والفساد (http://eca.europa.eu/intosai-aada).
- أنجزت مجموعة عمل المؤشرات الوطنية الرئيسية مسودة إرشاد للمصطلحات والمفاهيم الرئيسية، والذي يتوفر على الشبكة الدولية للمعلومات بالموقع الآتي: www.ach.gov.ru/en/intosiakni.
- قامت مجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة بإعداد وتوزيع ورقة مبدئية بشأن هذا الموضوع من أجل الإنكوساي العشرين، وتتاح الورقة على الموقع الآتي: www.incosai2010.org.

- **عقد فريق عمل الأزمة المالية العالمية اجتماعه الأول بواشنطن في يونيه / يوليو 2009. وشكلت ثلاث مجموعات فرعية، وتتاح محاضر الاجتماع على موقع ويب الإنتوساي.**

أعمال أخرى للمجلس التنفيذي

وبالإضافة إلى ذلك، تم عرض عدد من الإجراءات والقرارات، والتصويت عليها، وقبلت من قبل المجلس التنفيذي. ويجري إعداد تقرير كامل عن جميع القرارات من قبل الأمانة العامة وينبغي أن يكون متاحا في وقت قريب. ووفيما يلي وصف لبعض القرارات الرئيسية:

- **وافق المجلس التنفيذي على قرار لدمج إعلانات ليما والمكسيك في القانون الدولي. ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق المزيد من الكفاءة في الحكومة ومساعدتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.**
- **تم قبول منظمة الأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالبرتغالية (سبلب) كعضو منتسب للإنتوساي.**

- **سيقترح المجلس التنفيذي على الإنكوساي العشرين ترشيح الجهاز الأعلى للرقابة للصين لاستضافة الإنكوساي الحادي والعشرين في عام 2013.**
- **قدم فريق عمل استراتيجية الاتصالات المشروع الأول لإرشاد اتصالات الإنتوساي ودراسة استقصائية عن الاتصالات.**
- **وافق المجلس التنفيذي على أن تقوم الأمانة بتنظيم مؤتمر مايو 2010 في فيينا لتعزيز المراجعة العامة الخارجية والاستقلالية.**

للحصول على معلومات مستفيضة عن الاجتماع ، اتصل بالأمانة العامة الإنتوساي:
البريد الإلكتروني: intosai@rechnungshof.gv.at
الموقع على الإنترنت: www.intosai.org

جونزاليس دي آراجون يقوم بتوقيع مذكرة التفاهم بالنيابة عن الإنتوساي

إبـرام الإنتوسـاي والجهـات المانحـة لاتفـاق تاريخي وضع خطة للانطلاق

"لـيس الشـفافية والمسـاءلة تنـازلات تتكـرم بهـا الحكومات، بل هي التزام قانوني، وأخلاقي، ومعنوي لا يمكن لأحد أن يغفل عنه"

- ارتـورو جـونزاليس دي آراجـون، الـرئيس السـابق للمجلـس التنفيـذي للإنتوسـاي، والمراجـع العـام المكسيكي.

حفل توقيع مذكرة التفاهم بين منظمة الإنتوساي ومجتمع المانحين

الموعد: 20 أكتوبر 2009
مكان الحفل: بروكسل، بلجيكا
المسئول: التوقيع على مذكرة تفاهم نيابةً عن الإنتوساي: ارتورو جونزاليس دي آراجون
التوقيع على مذكرة التفاهم من الجهات المانحة:

- البنك الأفريقي للتنمية
- وزارة الخارجية الهولندية
- وكالة التنمية النمساوية
- الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي
- التعاون الإنمائي والتجارة الخارجية والشؤون الخارجية البلجيكية
- كندا
- سويسرا
- إدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة
- السويد
- المفوضية الأوروبية
- الولايات المتحدة الأمريكية
- صندوق النقد الدولي
- البنك الدولي
- أيرلندا
- بنك إنتر-أميركان للتنمية

(وقعت في 28 أكتوبر في واشنطن العاصمة)

قام ممثلون عن الدول والمؤسسات المانحة، ورئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الإنتوساي، يوم 20 أكتوبر 2009، بالتوقيع على مذكرة تفاهم تمهد الطريق لبناء المزيد من القدرات للأجهزة العليا للرقابة. قامت الحكومة البلجيكية والمفوضية الأوروبية بتنظيم مراسم التوقيع، التي عقدت في صالون كبيرة محاطة بجدران زجاجية وسقف والتي تعكس، على نحو مناسب، الشفافية التي من المتوقع أن يعززها الاتفاق.

في الملاحظات التمهيدية، وصف ارتورو جونزاليس دي آراجون، رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الإنتوساي، تاريخ الإنتوساي، وكيفية تركيزها، منذ إنشائها، على تعزيز تبادل الخبرات والمعارف فضلاً عن تعزيز الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم. وأعلن في تصريحاته أن "التوقيع على مذكرة التفاهم هذه يعتبر نتيجة جهد متواصل لتعزيز قدرات الأجهزة العليا للرقابة، التي تحسن أداء الحكومات".

وكان حفل التوقيع نتيجة ما يقرب من سنتين من الجهد الذي بذله مجتمع المانحين وفرقة عمل الإنتوساي للتمويل من الجهات المانحة بقيادة جين دودارو، نائب المراقب العام لمكتب المساءلة الحكومية للولايات المتحدة. وفي سبتمبر 2009، قام الأمين العام بالتوزيع الإلكتروني لمذكرة التفاهم علي أعضاء المجلس التنفيذي وحصل على موافقتهم عليها. أكدت أعضاء المجلس التنفيذي من جديد الموافقة عليها ودعمهم للجهود الجارية لفرقة عمل التمويل من الجهات المانحة في اجتماع المجلس التنفيذي في كيب تاون، جنوب أفريقيا ، في نوفمبر عام 2009.

ممثلو منظمة الإنتوساي أثناء توقيع مذكرة التفاهم في بروكسل:
(الصف الأمامي، من اليسار إلى اليمين) جين دودارو (الولايات المتحدة الأمريكية)، ارتورو جونزاليس دي آراجون (المكسيك) ، أسامة فقيه (المملكة العربية السعودية)، جوزيف موزر (النمسا)، واحمد الميداوي (المملكة المغربية)، فرانك فانستابيل (بلجيكا)؛ (الصف الخلفي، من اليسار إلى اليمين) جورجين كوسمو (النرويج)، جريجوري ج تيو (تنزانيا)، جون موانجا (أوغندا)، فيليب رولاند (بلجيكا).

مذكرة التفاهم

تجمع مذكرة التفاهم بين جميع الأجهزة العليا للرقابة والجهات المانحة في نهج مشترك يوفر ما يأتي: (1) بؤرة تركيز استراتيجي للجهات المانحة ومجتمع الأجهزة العليا للرقابة لتعزيز قدرات هذه الأجهزة في البلدان النامية، (2) مجموعة متنوعة من الآليات لتسهيل التمويل والدعم المقدم من المانحين تمشياً مع تفويضات، وأولويات، ومتطلبات الجهات المانحة. وتضع مذكرة التفاهم الخطوط العريضة للمبادئ التي ستحكم هذه المبادرة وتعرب عن نية الجهات المانحة من أجل تعزيز القدرة الرقابية في البلدان النامية الشريكة حتى يحدث تحسن مطرد في المساءلة والشفافية الوطنية، وحوكمة القطاع العام.

وتشمل مذكرة التفاهم أيضاً المبادئ الأساسية التالية:

- **سعى مجتمع الأجهزة العليا للرقابة إلى تطوير خطط استراتيجية لكل دولة بمفردها وخطط عمل تنموية شاملة وواقعية وذات أولويات واضحة.**
- **سعى الإنتوساي إلى إنجاز الأهداف الاستراتيجية المحددة في خطة الإنتوساي الاستراتيجية.**
- **قيام مجتمع المانحين بما يأتي:**
  - **إعلان التزامه باحترام القيادة القطرية للجهاز الأعلى للرقابة واستقلاليته وذاتيته في وضع خطط عمل استراتيجية تنموية.**
  - **السعي إلى تعبئة موارد إضافية لدعم خطط العمل الاستراتيجية التنموية.**
  - **إعلان التزامه بتقديم الدعم المالي وغيره لبرامج بناء القدرات الرقابية بطريقة متجانسة ومنسقة.**

وتدعو مذكرة التفاهم لإنشاء لجنة توجيهية تضم ممثلين عن منظمة الإنتوساي ومجتمع المانحين، لتقديم التوجيه الاستراتيجي وتقديم المشورة للأطراف. وستقوم اللجنة التوجيهية بإنشاء أمانة لتقديم الدعم الإداري للجنة التوجيهية.

وفي تصريحات حفل التوقيع، اعترف جون موانجا، مراجع عام أوغندا، بأهمية هذا الاتفاق، مسلطاً الضوء على الأهمية المتزايدة والاعتراف بما تتلقاه الأجهزة العليا للرقابة من الجهات المانحة:

"تقدر الجهات المانحة بصورة متزايدة الدور الذي تقوم الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز شفافية القطاع العام والمساءلة في الإطار الأوسع للحوكمة الرشيدة. [إن] دور الجهاز الأعلى للرقابة، في مجال توفير الضمانات الائتمانية اللازمة، يعتبر بالتالي أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى. يعوق الفساد وإساءة استخدام الموارد العامة فعالية تعبئة الموارد وتخصيصها. إن دور الجهاز الأعلى للرقابة في تحقيق قدر أكبر من المساءلة والتأكد استخدام الأموال للغرض المقصود منها يترتب عليه توجيه الموارد باستمرار نحو البرامج المخطط لها والتي ترمي إلى معالجة وتعزيز تدابير الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية".

الاجتماع التقني للجهات المانحة والإنتوساي

في 21 أكتوبر، بعد يوم من التوقيع ، اجتمع ممثلون عن الجهات المانحة والإنتوساي لمناقشة الخطوات التالية في تنفيذ الاتفاق.

وتكرم أحمد الميداوي، رئيس المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، بسخاء لاستضافة الاجتماع الأول للجنة التوجيهية. وسيعقد هذا الاجتماع 22-23 فبراير في مراكش، المغرب.

وعرض يورجن كوسمو، المراجع العام للنرويج، إعداد الوثائق الأولية اللازمة لدعم الاجتماع الأول. ويجري العمل حالياً لتطوير ورقتين مناقشة بهذا الاجتماع. أحدهما تتناول اللجنة التوجيهية، برنامج عملها، وتشغيلها، وأساليب التمويل. والأخرى تضع الخطوط العريضة لأدوار ومسئوليات الأمانة وتناقش الاستضافة الممكنة للأمانة.

للحصول على معلومات إضافية، اتصل بماري محيي الدين، مكتب المساءلة العامة بالولايات المتحدة، منسقة بناء القدرات، بالموقع الإلكتروني: spel@gao.gov .

اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية

رت جونسون

رشحت منظمة الإنتوساي جيرت جونسون، رئيس اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية (معايير المحاسبة المالية) ونائب المراجع العام لمكتب المراجعة الوطني السويدي، ليكون عضوا باللجنة الدولية لمعايير المراجعة والتأكد. وعين السيد/ جونسون لهذا المنصب أثناء اجتماع اللجنة الدولية لمعايير المراجعة والتأكد بمدريد في سبتمبر 2009 وتولى مهام منصبه الجديد في نهاية عام 2009. ويخلف ستين بيرندت جنسن، وسيكون جوناس هالستروم، مستشاره التقني في اللجنة، مدير لجنة معايير المحاسبة المالية.

واللجنة الدولية لمعايير المراجعة والتأكد أحد الهيئات العشرة المستقلة لوضع المعايير المنبثقة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين. وتضم ثمانية عضواً، ثلاثة منهم يمثلون القطاع العام. ومنذ عام 2004، رشحت الإنتوساي ممثل واحد لشغل أحد هذه المناصب الثلاثة.

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، تولي السيد/ جونسون عدة مناصب إدارية بمكتب المراجعة الوطني السويدي ولديه خبرة راسخة في المراجعة المالية. وكان، علي مدار سنوات عديدة، مسئولاً عن التعاون الدولي للمكتب، مما أدى إلى مجموعة واسعة من الاتصالات الدولية. وقد رأس السيد/ جونسون اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية (معايير المحاسبة المالية) منذ عام 2005، وخلال هذا الوقت، أدى دوراً رئيسياً في تعاون منظمة الإنتوساي مع اللجنة الدولية لمعايير المراجعة والتأكد (انظر: كلمة التحرير والمقالة الموجودة صفحة 11 للحصول على معلومات مستفيضة بشأن تعاون منظمة الإنتوساي مع اللجنة الدولية لمعايير المراجعة والتأكد).

وللحصول على معلومات مستفيضة، اتصل بأمانة اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية (معايير المحاسبة المالية) بالموقع الآتي: projectsecretariat@riksrevisionen.se.

مجموعة عمل المراجعة البيئية

عقدت مجموعة عمل المراجعة البيئية اجتماعها الثامن للجنة التوجيهية خلال الفترة 3-6 أغسطس 2009، بمدينة بالي بإندونيسيا. وتود مجموعة العمل تقديم الشكر إلى أنور ناسوتيون، الرئيس السابق لمجلس المراجعة بإندونيسيا، على كرم ضيافته الرقيقة وموظفي الجهاز الأعلى للرقابة الإندونيسي لتنظيمهم الرائع لهذا الحدث. قامت اللجنة التوجيهية في بالي باستعراض المسودات الأولى لإرشادات مجموعة العمل التي سيتم وضع اللمسات الأخيرة لها وتسليمها لمجتمع الإنتوساي بالإنكوساي العشرين في نوفمبر عام 2010. وتتناول هذه المستندات السبعة الجديدة تغير المناخ، والطاقة المستدامة، والغابات، ومصايد الأسماك، والمعادن والتعدين، والمحاسبة البيئية، والاتفاقات الدولية. وهي تمثل جهداً مشتركاً من قبل الدول الأعضاء الثلاثة والثلاثين، كما تود مجموعة العمل أن تعرب عن امتنانها لعملهم الشاق.
تتاح جميع مواد الاجتماع، بما في ذلك المحاضر، والمعلومات الأخرى ذات الصلة بشأن المراجعة البيئية، على موقع ويب مجموعة عمل المراجعة البيئية: www.environmental-auditing.org.

الاجتماعات المقبلة لمجموعة عمل المراجعة البيئية

سينعقد الاجتماع التاسع للجنة التوجيهية لمجموعة عمل المراجعة البيئية خلال الفترة 15-18 فبراير 2010 بدار السلام بتنزانيا. والغرض من هذا الاجتماع هو مناقشة المزيد من (1) المستندات الإرشادية، وغيرها من المشاريع، وخطط توصيلها، (2) تطوير خطة العمل 2011-2013. وتستهدف اللجنة التوجيهية اعتماد المسودات النهائية للمستندات الإرشادية في هذا الاجتماع.
وسيعقد الاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل المراجعة البيئية بالصين خلال الفترة 7-11 يونيه 2010 لاعتماد جميع المستندات التي أعدت وخطة عمل الجديدة للفترة 2011-2013.
وسيتيح الاجتماع أيضاً الفرصة للمشاركين لتبادل الخبرات والمعارف في مختلف مجالات المراجعة البيئية من خلال البرامج التعليمية وورش العمل وسوف ترسل الدعوات للاجتماع إلى جميع أعضاء منظمة الإنتوساي ، وتتطلع مجموعة العمل إلى المشاركة الفعالة.

خطة عمل مجموعة عمل المراجعة البيئية خلال الفترة 2008-2010

تعتبرخطة العمل خلال الفترة 2008-2010 هي الأكثر شمولاً وطموحاً منذ إنشاء مجموعة العمل عام 1992. وهي تشمل ما يلي:

- وضع إرشادات جديدة للمراجعة بشأن ما يأتي:
  - تغير المناخ (النرويج).
  - الطاقة المستدامة (الجمهورية التشيكية).
  - الحراجة (إندونيسيا).
  - المعادن والتعدين (تنزانيا).
  - مصايد الأسماك (جنوب أفريقيا).
- وضع دراسة عن المحاسبة البيئية: الوضع الحالي والخيار للأجهزة العليا للرقابة (الولايات المتحدة).
- وضع دليل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لمراجعة الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.
- إجراء مراجعة عالمية منسقة بشأن تغير المناخ (كندا).
- تشجيع عمليات المراجعة التعاونية الإقليمية.

- إعداد دورة تدريبية وصفحة على الشبكة العالمية عن مراجعة التنوع البيولوجي (البرازيل وكندا).
- إجراء تجميع سنوي لعمليات المراجعة البيئية والدراسة الاستقصائية السادسة (استونيا).
- نشر النشرة الإخبارية للخطوط الخضراء (الولايات المتحدة).

وقد تم تنفيذ خطة العمل في ظل قيادة رئيس المجموعة الجديد، الجهاز الأعلى للرقابة لاستونيا. يقدر رئيس المجموعة كل العمل الجاد من قادة المشروع، وأعضاء اللجنة الفرعية، الذين بذلوا كل جهد ممكن لتلبية الأهداف الراسخة، ومتابعة خطط المشاريع، وتقديم النتائج المتفق عليها في الوقت المناسب. وستعرض نتائج خطة العمل خلال اجتماع مجموعة عمل المراجعة البيئية يونيه 2010 بالصين والإنكوساي العشرين في نوفمبر 2010 بجنوب أفريقيا، ولكن قد أنجز بالفعل الكثير من العمل.

أعمال الاستضافة المطلوبة للاجتماعات القادمة لمجموعة عمل المراجعة البيئية

تبحث مجموعة عمل المراجعة البيئية عن أجهزة عليا للرقابة يكون لديها الرغبة في استضافة أحد الاجتماعات التالية المقرر عقدها خلال الفترة 2011-2013.

- ربيع 2011: الاجتماع العاشر للجنة التوجيهية.
- يناير / فبراير 2012: الاجتماع الرابع عشر لمجموعة العمل.
- خريف 2012: الاجتماع الحادي عشر للجنة التوجيهية.
- ربيع 2013: الاجتماع الثاني عشر اللجنة التوجيهية.

يرجى الاتصال بأمانة مجموعة عمل المراجعة البيئية إذا كنت مهتماً باستضافة واحدة من هذه الأحداث الهامة.

للحصول على معلومات مستفيضة، اتصل بأمانة مجموعة عمل المراجعة البيئية:

البريد الإلكتروني: info@wgea.org.

الموقع على الإنترنت: www.environmental-auditing.org.

اجتماع مجموعة عمل المؤشرات الوطنية الرئيسية في بكين

قامت مجموعة عمل المؤشرات الوطنية الرئيسية بعقد اجتماعها الثاني في بكين خلال الفترة 21-22 أبريل 2009، بحضور أربعة وثلاثين مشاركاً من ستة عشر جهازاً أعلى للرقابة. استضاف الاجتماع مكتب المراجعة الوطني الصيني، حيث ألقى ليو جيايي، المراجع العام لمكتب المراجعة الوطني الصيني، كلمة بحفل الافتتاح. وكان من بين المشاركين الآخرين سيرجي فاديموفيتش ستيباشين، رئيس مجموعة العمل ورئيس الجهاز الأعلى للرقابة الروسي، وفالنتين كوستيانتينوفيتش سيمونينكو، رئيس الديوان الجهاز الأعلى للرقابة الأوكراني.

وخلال كلمته الافتتاحية، شدد السيد/ ليو على أهمية المؤشرات الوطنية الرئيسية، باعتبارها آلية لتقييم التنمية في البلدان، وتحسين أداء الحكومة، وتعزيز مساءلة الحكومة. ومما لا شك فيه أن البحث، والترسيخ، واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية سيؤدي دوراً متزايد الأهمية خلال الأزمة المالية العالمية الحالية في مجال تعزيز السياسات الرامية إلى مساعدة الحكومات على تحقيق أهدافها ومساعدة الأجهزة العليا للرقابة على الوفاء بمسئولياتها.

وصرح السيد/ ليو أنه خلال عمليات المراجعة في الصين، خاصة مراجعة الأداء، أولي مكتب المراجعة الوطني الصيني اهتماماً كبيراً لجمع المعلومات عن المؤشرات الرئيسية بشأن الاقتصاد، والمجتمع، والحيوانات، والبيئة، والثقافة، والموارد، ومعيشة الشعب. ويستخدم مكتب المراجعة الوطني الصيني هذه المعلومات لتنفيذ عمليات المراجعة في مجالات مثل البيئة، والتعليم، والصحة العامة، والضمان الاجتماعي، واستثمار الأصول الثابتة.
وخلال الاجتماع، ناقش المشاركون العمل الحالي للمجموعة، وخطة العمل للفترة 2009-2010، كما ناقشوا مفهوم آلية لتطوير واستخدام نظام المؤشرات الوطنية الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، قدم ممثلو مكتب المراجعة الوطني الصيني ورقة عن مؤشرات التقييم ذات الصلة والاستفادة منها في مراجعة التطورات العلمية في الصين.
وللحصول على معلومات مستفيضة اتصل بمجموعة العمل بالموقع الآتي:
intrel@ach.gov.ru.

رئيس جديد لمنظمة الآسوساي

وانجسيك كيم

فى أكتوبر 2009، انتخبت جمعية الآسوساي بالإجماع هوانجسيك كيم، رئيس مجلس الرقابة والتفتيش بكوريا، لمنصب الأمين العام الجديد للآسوساي لفترة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الانتخاب.
وذكر السيد/ كيم أنه يرغب في التركيز على (1) الدعم الكامل للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في مبادراتها لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، (2) تعزيز التعاون والتكافل بين الأجهزة العليا للرقابة ومع المنظمات الإقليمية أعضاء الإنتوساي الأخرى لتعزيز تقاسم المعرفة.

للحصول على معلومات مستفيضة، اتصل بالآسوساي: البريد الإلكتروني: koreasai@koreasai.go.kr الموقع على الإنترنت: www.asosai.org

ندوة الآسوساي حول موضوع مراجعة الأمن الاجتماعي التي عقدت في بكين

عقدت ندوة الآسوساي حول موضوع مراجعة الضمان الاجتماعي ببكين خلال الفترة 1-8 سبتمبر عام 2009، بحضور تسعة وعشرين مشاركا من ستة وعشرين جهازاً أعلى للرقابة. وتبادل المشاركون السياسات والأنظمة الوطنية بشأن أموال الإغاثة من الكوارث، وبرامج الإسكان التي تدعمها الحكومة، وتبادلوا الأفكار ودراسات حالة للمراجعة المتعلقة بهذه المواضيع.
وخلال هذه الندوة، اكتسبت أعضاء الآسوساي فكرة عن كيفية قيام البلدان الآسيوية بمراجعة أموال الإغاثة من الكوارث وبرامج الإسكان التي تدعمها الحكومة، وتوسيع نطاق رؤيتهم حول كيفية تنفيذ عمليات مراجعة أداء الضمان الاجتماعي.

المشاركون في ندوة الآسوساي لمراجعة الضمان الاجتماعي ببكين في سبتمبر 2009
للحصول على معلومات مستفيضة، اتصل بالآسوساي:
البريد الإلكتروني: koreasai@koreasai.go.kr
الموقع على الإنترنت: www.asosai.org

تحديث مبادرة تنمية الإنتوساي

يبقيك تحديث مبادرة تنمية الإنتوساي على علم بالتطورات في عمل وبرامج مبادرة تنمية الإنتوساي. لمعرفة المزيد عن مبادرة تنمية الإنتوساي، والمواكبة بين طبعات المجلة، انظر الموقع الإلكتروني: www.idi.no

البرنامج عبر الإقليمي لمراجعة إدارة الدين العام

أجريت دورة للتعلم الإلكتروني لمدة ثمانية أسابيع بعنوان مراجعة إدارة الدين العام من أوائل أكتوبر إلى نهاية نوفمبر 2009 باعتبارها النشاط الأول للبرنامج عبر الإقليمي لمراجعة إدارة الدين العام. تم تقديم الدورة باللغتين الفرنسية والإنجليزية لما يقرب من تسعين مشاركاً من واحد وثلاثين جهازاً أعلى للرقابة بالأفروساي الناطقة بالإنجليزية، والأفروساي الناطقة بالفرنسية، والأربوساي، والآسوساي ، والكاروساي، والأوروساي، والباساي. ويتم تقديم البرنامج، الذي سيستمر حتى عام 2011، بالتعاون مع برنامج إدارة الديون لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومجموعة عمل الإنتوساي للدين العام. كما يتوقع قيام كل فريق بوضع خطة لمراجعة إدارة الدين العام يتعين الاضطلاع بها في الجهاز الأعلى للرقابة ، وكتابة مقترح لتكييف إرشاد الإنتوساي بالنسبة للجهاز الأعلى للرقابة.

برنامج مبادرة تنمية الإنتوساي/ الأفروساي الناطقة بالإنجليزية لتنمية الإدارة

المشاركون في ورشة عمل قيادة الجهاز الأعلى للرقابة بجنوب أفريقيا من بينهم المراجع العام لموريشيوس والمراجع العام لتنزانيا ونوابهم، ونائب المراجع العام لإثيوبيا ونائب المراجع العام لزامبيا.

اجتمع حوالي خمسين مشاركاً من ثلاثة وعشرين جهازاً أعلى للرقابة بجنوب أفريقيا في أكتوبر 2009 لورشة عمل رئيس الجهاز الأعلى للرقابة / الإدارة العليا بعنوان قيادة الجهاز الأعلى للرقابة. وكانت هذه أول ورشة عمل لبرنامج التنمية الإدارية الذي أطلقته مبادرة تنمية الإنتوساي بالتعاون مع الأفروساي الناطقة بالإنجليزية. ويستهدف البرنامج، الذي يمتد من 2009 حتى 2010، ثلاثة مستويات للقيادة في الجهاز الأعلى للرقابة، رؤساء الجهاز الأعلى للرقابة والإدارة العليا، ومديري الإدارات ونوابهم، ورؤساء الفرق. وسيشمل البرنامج كل من القضايا الاستراتيجية والتقنية للإدارة.

برنامج مراجعة الأداء التعاوني لمبادرة تنمية الإنتوساي/ بنك التنمية الآسيوي/ باساي

يتعاون مبادرة تنمية الإنتوساي، وبنك التنمية الآسيوي، وباساي لتقديم برنامج مراجعة الأداء التعاوني في منطقة باساي خلال الفترة 2009-2010. والهدف الرئيسي للبرنامج بالنسبة لمكاتب المراجعة المشاركة هو زيادة قدراتها علي مراجعة الأداء من خلال التعلم من الآخرين عن طريق مراجعة الأداء التعاوني. وسوق تقيّم المراجعة فعالية إدارة النفايات الصلبة في نطاق ولاية مكاتب المراجعة المشاركة. التقي في أكتوبر 2009، فرق عمل من عشرة أجهزة عليا للرقابة مشاركة في اجتماع لمدة

أسبوعين لتخطيط المراجعة المشتركة في فيجي لتقديم الدراسات الأولية من اختصاص كل منها، والعمل معاً لوضع برامج مفصلة للمراجعة التي تناسب احتياجاتها. وبعد اجتماع التخطيط، كان من المتوقع أن تنفذ الفرق العمل الميداني اللازم والتحليل وإعداد مشروع تقرير مراجعة الأداء لتقديمه في اجتماع استعراض تقرير المراجعة في مارس 2010.

برنامج مبادرة تنمية الإنتوساي/ الأفروساي الناطقة بالإنجليزية للتخطيط الاستراتيجي

مشاركة مارك بينسترونج، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة لسيشيل، واثنين من أعضاء فريقه، في اجتماع التخطيط العملي ببرنامج التخطيط الاستراتيجي بجنوب افريقيا

قامت مبادرة تنمية الإنتوساي/ الأفروساي الناطقة بالإنجليزية بإجراء جولتين من برنامج التخطيط الاستراتيجي في الفترة من 2006-2008. خلال هذه البرامج، وضعت الفرق المشاركة خطط استراتيجية وتشغيلية. في أكتوبر 2009، عقدت فرق التخطيط الاستراتيجي من الأجهزة العليا للرقابة العشرة المشاركة اجتماع لتخطيط العمليات استمر ثلاثة أيام في جنوب أفريقيا لاستعراض حالة تنفيذ الخطط الاستراتيجية وتبادل الخبرات المتعلقة التحديات والنجاحات التي تحققت في التنفيذ. كما تلقت الفرق ردود فعل الخبراء والزملاء بشأن معالجة المسائل التنفيذية.

برنامج مبادرة تنمية الإنتوساي/ الأولاسيفس لتقييم الاحتياجات

في نوفمبر 2009، أكملت مبادرة تنمية الإنتوساي/ الأولاسيفس الجولة الثانية من برنامج تقييم الاحتياجات في المنطقة عندما اجتمعت المجموعة الأخيرة التي تضم تسعة أجهزة عليا للرقابة في أوروجواي لاستعراض تلبية احتياجات التقييم. وأتاح الاجتماع فرصة للفرق لتقديم نتائج تقييم الاحتياجات التي أجريت في الأجهزة العليا للرقابة وتلقي ردود فعل أقرانهم، ومناقشة سبل المضي قدماً، ووضع خطة بشأن كيفية استخدام نتائج هذه التقييمات لتطوير قدرات أجهزتهم العليا للرقابة. ويوجد الآن لدي سبعة عشر جهازاً أعلى للرقابة في الأولاسيفس فرق مدربة علي تقييم احتياجات بناء القدرات.

برنامج مبادرة تنمية الإنتوساي/ الأربوساي للتخطيط الاستراتيجي

في عام 2009، أطلقت مبادرة تنمية الإنتوساي برنامج التخطيط الاستراتيجي للأربوساي الذي استهدف تعزيز قدرة الجهاز الأعلى للرقابة في مجال التخطيط الاستراتيجي، وتمكين الأجهزة العليا للرقابة من تطوير وإدارة تنفيذ خطط استراتيجية. في أكتوبر 2009، عقد اجتماع للتخطيط الاستراتيجي حضره سبعة رؤساء أجهزة عليا للرقابة سبعة شاركوا في المناقشة والاتفاق على المضمون، والأدوار، والمسئوليات لهذا البرنامج. في نوفمبر 2009، اجتمع المعلمون لإعداد ورشة عمل عن التخطيط الاستراتيجي، المقرر عقده مارس 2010. خلال هذا البرنامج، من المتوقع أن تقوم فرق التخطيط الاستراتيجي من الأجهزة الرقابية المشاركة بإعداد مشاريع خطط استراتيجية لهذه الأجهزة العليا للرقابة. وسيشمل البرنامج أيضاً وحدة نمطية لتخطيط العمليات ووضع الخطط التنفيذية لتسهيل تنفيذ الخطط الاستراتيجية.

برنامج مبادرة تنمية الإنتوساي/ الكاروساي بشأن ضمان الجودة في المراجعة المالية

في سبتمبر 2009، تم تقديم رشة عمل حول ضمان الجودة في المراجعة المالية لفرق ضمان الجودة من ثلاثة عشر جهازاً أعلى العليا للرقابة في الكاروساي. بعد ورشة العمل هذه، قامت الفرق المشاركة بتخطيط وتنفيذ فحصين إرشاديين لضمان الجودة في أجهزتهم العليا للرقابة واختبار مشروع دليل لضمان الجودة تم تطويره كجزء من البرنامج. وفي ديسمبر 2009، اجتمعت الفرق مرة أخرى لتلقي ملاحظات الزملاء والخبراء بشأن فحوصهم الإرشادية لضمان الجودة وإعطاء معلومات عن دليل ضمان الجودة. وفي نهاية هذا البرنامج، سيوجد لكل جهاز أعلى للرقابة فريق مدرب علي إجراء فحوص ضمان الجودة لعمليات المراجعة المالية ودليل عربي لضمان الجودة يتواءم مع بيئتها، ويتمشى مع أفضل الممارسات الدولية.

برنامج مبادرة تنمية الإنتوساي/ الأفروساي الناطقة بالفرنسية/ كريفياف لتدريب المدربين

عقد أعضاء مبادرة تنمية الإنتوساي، وخبير في الموضوع ، ومجموعة تضم سبعة من المتخصصين في التدريب حديثاً من مبادرة تنمية الإنتوساي اجتماعاً بجيبوتي في أكتوبر 2009 لمراجعة ومواءمة دورة مدتها أسبوعين بشأن منهجية المراجعة التي وضعت خلال دورة ورشة عمل أساليب التطوير والتعليم التي عقدت بتونس في وقت سابق من ذلك العام. وفي ديسمبر 2009، قدم المتخصصون في التدريب حديثاً دورة بالمغرب لسبعة وعشرين مشاركاً من المنطقة.

الاتصال بمبادرة تنمية الإنتوساي

لمناقشة أي من القضايا التي أثيرت في هذه الطبعة عن تحديث مبادرة تنمية الإنتوساي، يرجى الاتصال بمبادرة تنمية الإنتوساي:

البريد الإلكتروني: idi@idi.no

الموقع على الإنترنت: www.idi.no

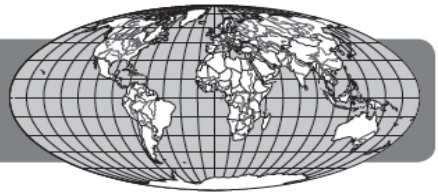

أحداث الإنتوساي 2010

يناير	فبراير	مارس
(يحدد لاحقاً) اجتماع اللجنة الفرعية الثالثة (تشجيع أفضل الممارسات وضمان الجودة من خلال مراجعات النظراء التطوعية) للجنة بناء القدرات، بون، ألمانيا	18-15 اجتماع اللجنة التوجيهية لمجموعة عمل المراجعة البيئية، دار السلام، تنزانيا 18-16 اجتماع اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية، موسكو، الاتحاد الروسي 23-22 اجتماع اللجنة التوجيهية لفريق عمل التمويل المقدم من الجهات المانحة	2-31 أبريل اجتماع لجنة التمويل والإدارة، كراكاس، فنزويلا 3 اجتماع المجلس التنفيذي لمبادرة تنمية الإنتوساي، أوسلو، النرويج 25-23 اجتماع مجموعة العمل العالمية، سيدني، أستراليا
إبريل	**مايو**	**يونيه**
8-6 اجتماع مجموعة عمل المؤشرات الوطنية الرئيسية، أستانا، كازاخستان 17-15 مجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات، بكين، الصين	7-5 اجتماع اللجنة التوجيهية للجنة المعايير المهنية، كوبنهاجن، الدنمارك 11-10 اجتماع مجموعة عمل الخصخصة، والتنظيم الاقتصادي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، لندن، المملكة المتحدة	11-7 اجتماع مجموعة عمل مراجعة البيئة، جويلين، الصين
يوليو	**أغسطس**	**سبتمبر**
أكتوبر	**نوفمبر**	**ديسمبر**
27-26 الجمعية العامة العاشرة للأربوساي، المملكة العربية السعودية	27-22 اجتماع المجلس التنفيذي الستين للإنتوساي، الإنكوساي العشرين، اجتماع المجلس التنفيذي الحادي والستين للإنتوساي، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا	

ملاحظة المحرر:

ينشر هذا التقويم دعماً لاستراتيجية اتصالات الإنتوساي وكوسيلة لمساعدة أعضاء الإنتوساي علي تخطيط وتنسيق جداول المواعيد. وشملت هذه الميزة المنتظمة للمجلة الأحداث على نطاق منظمة الإنتوساي وعلى طاق المناطق بأسرها، مثل: المؤتمرات، والجمعيات العامة، واجتماعات المجلس التنفيذي. بسبب المساحة المحدودة، لا يمكن إدراج العديد من الدورات التدريبية واللقاءات المهنية الأخرى التي توفرها المناطق. للحصول على معلومات مستفيضة، اتصل بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية.

الانتوساي